الهوية المكانية للدولة المصرية بين العاصمة الإدارية الجديدة والقديمة دراسة سوسيولوجية ميدانية

ا.م.د/ محمد محمود خضر سعيد (*)

الملخص:

تسعى الدراسة الراهنة إلى رصد انعكاسات نقل العاصمة المصرية بمراكزها السياسية والإدارية، إلى موقع جديد خارج القاهرة، في ظل عمليات التحديث التي تقوم بها الحكومة المصرية، وإعلانها عام (٢٠١٥) بالتوجه القومي لبناء عاصمة جديدة لمصر في الصحراء شرق القاهرة، والتحقق البحثي من مردود هذا القرار وأهدافه على: القطاعات السياسية والإيكولوجية والاجتماعية والثقافية للدولة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي، عبر تقنية المقابلة المقننة، وباستخدام "دليل المقابلة المقنن" كأداة أساسية لجمع البيانات، بجانب تحليل بعض السجلات الرسمية والتقارير السياسية والعمرانية، واعتمدت الدراسة على عينة قوامها (٦٣ مفردة) تم انتقاؤهم بطريقة "العينة القصدية" من المسئولين في الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالقاهرة، وطرحت الدراسة تساؤلًا رئيسًا مفاده: كيف تتشكل الهوية المكانية للدولة المصرية بين العاصمة الإدارية الجديدة والقديمة في إطار عمليات التحديث الهيكلي والسياسي وانعكاساتها الاجتماعية؟ وكشفت نتائج الدراسة أهمية نقل العاصمة المصرية إلى مكان جديد، عبر عدة معايير أبرزها: الموقع الأمثل، تشكيل هوية جديدة للعاصمة القومية لمصر، تحديث البنية التحتية والتقنية والثقافية للعاصمة المصرية، الأهمية السياسية والاقتصادية والأمنية، التخفيف من بعض التحديات الاجتماعية، أخيرًا، الأهداف العمرانية والبيئية الملحة لنقل العاصمة إلى موقع جديد.

الكلمات المفتاحية:

الهوية المكانية، الدولة، العاصمة الإدارية الجديدة.

(*) أستاذ مساعد ورئيس قسم علم الاجتماع، جامعة جنوب الوادي، مصر

The spatial identity of the Egyptian state between the new and old administrative capital: a field sociological study

Dr. Mohamed Mahmoud Khedr Said

Abstract:

"The spatial identity of the Egyptian state between the new and the old administrative capital within the framework of the processes of structural and political modernization and its social repercussions"; a field study on a sample of workers in the National Urban Coordination Organization and the New Urban Communities Authority in Cairo.

The current study seeks to monitor the repercussions of moving the Egyptian capital, with its political and administrative centers, to a new location outside Cairo, in light of the modernization processes carried out by the Egyptian government, and its announcement in 2015 of the national trend to build a new capital for Egypt in the desert east of Cairo, and a research verification of the returns and objectives of this decision on: The political, ecological, social and cultural sectors of the Egyptian state. To achieve this goal, the study relied on the qualitative approach, through the standardized interview technique, and using the "standard interview guide" as a basic tool for data collection, in addition to analyzing some official records and political and urban reports. The study relied on a sample of (63 individuals)

who were selected by the "intentional sampling" method from officials in the National Organization for Urban Coordination and the New Urban Communities Authority in Cairo. The study raised a main question: How is the spatial identity of the Egyptian state formed between the new and the old administrative capital within the framework of structural and political modernization processes and their social repercussions? The results of the study revealed; The importance of moving the Egyptian capital to a new place, through several criteria, most notably: the optimal location, forming a new identity for the national capital of Egypt, modernizing the infrastructure, technology and culture of the Egyptian capital, the political, economic and security importance, mitigating some social challenges, and finally, the urgent urban and environmental goals of moving the capital to a new site.

Key words:

Spatial identity, the state, the new administrative capital.

أولًا- إشكالية الدراسة:

تُشكل عواصم الدول مكونًا مهمًا للهويات الوطنية المعاصرة، في ضوء ما تمثله من مواقع للقوة الوطنية، ونقاط محورية لإعادة تشكيل هذه الهويات في ظل الصراعات السياسية والاجتماعية والثقافية المحلية والدولية، فللعواصم أهمية ووظيفة في إضفاء الشرعية السياسية للسلطة القائمة، وفي تعريف الدولة، وسلطتها، وثقافة شعبها، وتاريخها السياسي والاجتماعي والحضاري على مر العصور والأزمان، كما أن عاصمة الدولة هي مركز سياسي ومكاني، يحمل في ثناياه التاريخ، والتحولات الحداثية، وتقلبات التاريخ السياسي، وتنظيم السلطة بمختلف أنواعها ومواردها المختلفة، وللعواصم في تخطيطها الحضري الجديد أبعاد رئيسة، مثل: تخطيط الشوارع والأماكن والمباني بشكل متفاوت في الشكل والحجم والوصلات البينية، بالإضافة إلى الأسلوب المعماري، وعمارة المباني السياسية، وحفظ الآثار التاريخية. (Goran Therborn, 2016, PP. 1-4)

وتتشكل الهويات الثقافية والسياسية للمجتمعات- القائمة على المكان- عبر معاني ومحتويات ودلالات إيكولوجية مختلفة، وفي ظل سياقات جغرافية وثقافية وحضرية متنوعة، وفي الوقت ذاته، فإن نقل عواصم الدول يمثل – في كثير من الأحيان- أداة لإعادة التفكير في تعميق الهويات الوطنية، وفي إعادة رسم خريطة الجغرافيا البشرية والسياسية لهذه الدول، كما أنها تمثل إحدى الاستراتيجيات الأساسية في الخلط بين الديناميكيات السياسية – الصاعدة والهابطة-، بين السلطة والشعب، كما أنها تساعد في إنتاج التكامل الثقافي والسياسي والحضاري الذاتي لشعوب هذه الدول، وحل بعض المشكلات الحضرية القائمة في العواصم القديمة، بالإضافة إلى تعزيز الثقافة الوطنية لدى الأفراد، وبالتالي فإن لها دورًا مهمًا في تعزيز الشعور الوطني بالانتماء والحفاظ على الخصوصية الثقافية، في ظل مخاطر التآكل الثقافي المستمر لهويات العديد من عواصم العالم، بفعل الحداثة ومثالب التطور الحضاري،

والتقليد البنائي والهيكلي لدول الغرب، تجاه فن العمارة والتشييد، والتناسخ الحضري لمراكز صنع القرار السياسي عبر العالم. (Tuuli Lahdesmaki, 2014, pp. 9-22).

من هنا، تقترب الدراسة الراهنة من الوقوف على بعض قضايا ومشكلات مصر السوسيوحضرية، حيث يعيش أكثر من (٤٣٪) من سكان مصر في (٢٢٣) مدينة، يتركز (٥٦٪) منهم في منطقة القاهرة الكبرى ومحافظة الإسكندرية. وتعد منطقة القاهرة الكبرى واحدة من أكبر المناطق الحضرية ازدحامًا في القارة الأفريقية، كما أنها المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي والسياسي في مصر، ومع وجود أكثر من (٢٠,٩) مليون نسمة، فهي تستوعب ما يقترب من (٢١٪) من سكان البلاد، في حين أدت أحداث (٢٠١١) إلى تفاقم مشكلات المناطق العشوائية وغير الآمنة في مصر، ووفقًا لوزارة التنمية المحلية، تعتبر (١١٧١) منطقة في جميع أنحاء البلاد عشوائية، حيث يقطنها حوالي (١٥) مليون نسمة، ويقع (٦٠٪) من هذه المناطق في منطقة القاهرة الكبرى. وفي هذا الإطار، لم يكن التخطيط الحضري والسياسي للبنية التحتية قادرًا على تقديم الخدمات المرجوة، ومواكبة النمو الحضري السريع الذي شهدته مصر على مدى العقود الأربعة الماضية، بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في الأماكن العامة وضعف متزايد في البنية التحتية والخدمات؛ بسبب أنظمة إدارة الأراضي العامة غير الفعالة وسياسات الإسكان التي عفا عليها الزمن. وتبعًا لهذا، فلا يوجد بديل أمام الأفراد الفقراء سوى الاستقرار على هوامش العاصمة المصرية، خصوصًا في المناطق غير المخططة وغير الآمنة في كثير من الأحيان، مما أدى إلى تدهور البنية التحتية، والخدمات العامة والحكومية وأنظمة النقل، وارتفاع مستويات تلوث الهواء والضوضاء، والازدحام المروري المزمن في معظم المناطق بالعاصمة المصرية (القاهرة)، كما أن المجموعة المعقدة من الترتيبات المؤسسية في العاصمة (وزارات، هيئات، مقرات حكومية تنفيذية) شتتت المسئوليات وقيدت تقديم الخدمات السياسية

والحكومية بكفاءة. مما أدى إلى الافتقار إلى أنظمة التخطيط والإدارة الفعّالة والمسئولة في مصر- في أوقات سابقة- وحدوث تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية لم تتمكن الدولة من معالجتها، إلا بالتفكير في إنشاء عاصمة جديدة تتجاوز كل التحديات والعقبات سالفة الذكر. (UN-Habitat, 2020, pp.1-8).

وفي ضوء ذلك، تسعى الدراسة الراهنة إلى رصد أسباب المحاولات التاريخية لنقل العاصمة المصرية أو بناء عاصمة جديدة، ففي أوائل السبعينيات، أشار خبراء التخطيط أن القاهرة بدأت في الازدحام مع تزايد عدد سكانها، وبروز العديد من المشكلات السياسية والدبلوماسية والصحية الرئيسة الناتجة عن التحضر، ونتيجة لذلك قامت وكالة تخطيط القاهرة في ذلك الوقت (التي تحولت لاحقًا لتصبح الهيئة العامة للتخطيط العمراني General Organization for Physical Planning)، بوضع أول خطة هيكلية للقاهرة. تضمنت هذه الخطة بناء أربع مدن جديدة، تستوعب كل منها مليون نسمة. لم يتم التنفيذ الحرفي للخطة، إلا أنها أثرت على المخطط العام لإقليم القاهرة الكبرى (Greater Cairo Region) في عام (١٩٨٢)، والتعديلات التي أعقبت ذلك في عامي (١٩٨٦، ١٩٩٧) وما بعدهما في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتضمنت معظم هذه التعديلات إدخال مستوطنات ومدن جديدة إلى شرق إقليم القاهرة الكبرى وغربه، والتي بدأت في الاندماج مع التكتل الحضري القديم لتشكيل مدن كبرى تضم ما يقرب من (٢٠) مليون شخص. وفي السنوات الأخيرة، جرت عدة مناقشات لإيجاد حل مناسب لهذه المدينة العملاقة المزدحمة، من بينها تقديم عاصمة جديدة لمصر لإبعاد السكان عن القاهرة. ففي عام (٢٠١٥) تم الكشف عن نية بناء عاصمة جديدة، وبالفعل في عام (٢٠١٧) بدأت أعمال البناء مع اختيار موقع على بعد حوالي (٤٥) كيلومترًا شرق القاهرة. وقد أثار مثل هذا القرار جدلًا داخل مؤسسات التخطيط العمراني والسياسي في مصر، وحتى في المجالات العامة لا يمكن وصفه إلا بأنه مثير للجدل، إما لصالح المشروع أو ضده. (Yehya Serag, 2018, pp. 1-11).

كما تهتم الدراسة الراهنة بالتحقق الميداني من فرضية "إن العاصمة الإدارية الجديدة لمصر هي مشروع تحويلي يهدف إلى التخفيف من الكثافة المتزايدة للقاهرة الكبرى، وإنشاء مركز نمو سياسي جديد للأجيال القادمة". فبمجرد اكتمالها ستغطي المدينة (٧١٥) كيلومترًا مربعًا، وستستضيف (٦,٥) ملايين نسمة، وستخلق مليوني فرصة عمل. (Kamal A. Shair, 2021, pp. 2-6).

وعبر هذا الطرح؛ تتركز إشكالية الدراسة الراهنة في البحث حول مدى أهمية إنشاء عاصمة إدارية جديدة لمصر، ومقومات نجاحها، ومردودها الاجتماعي على الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع المصري، والتحقق البحثي الميداني حول بعض الفرضيات الأخرى، التي تؤكدها الحكومة المصرية عن العاصمة الجديدة، مثل:

- إن الانتقال إلى العاصمة الجديدة سيشكل بداية لعصر حديث للحكومة المصرية وللخدمات المقدمة للمواطنين.
- من المقرر نقل جميع الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى إلى العاصمة الإدارية الجديدة في وقت لاحق من هذا العام.
- تخطط الدولة لنقل حوالي (٤٠) ألف موظف إلى العاصمة الجديدة كمرحلة أولى، خاصة في منطقتها الحكومية.
- العاصمة الإدارية الجديدة، عاصمة إدارية ذكية تشتمل على التنمية الحضرية والسياسية، وتقدم مفهومًا حديثًا للإقامة.
- من المتوقع، أن تستوعب (١٨) مليون شخص إلى (٤٠) مليون شخص بحلول عام (٢٠٥٠).

فضلًا عن ذلك، شكل إنشاء عاصمة بديلة لعاصمة الدولة المصرية القائمة، جدلًا واسعًا، من قبل المهتمين بالشئون الحضرية والتخطيطية والسياسية، من ناحية. وعموم المجتمع المصري من ناحية أخرى، وطرح

العديد من التساؤلات - والتي تسعى الدراسة الراهنة إلى الإجابة عنها- ومن بين هذه التساؤلات: لماذا تقوم مصر ببناء عاصمة جديدة؟ أين تقع العاصمة الجديدة؟ ولماذا تم اختيار هذا الموقع على الرغم من العديد من التحذيرات التخطيطية؟ ما المخطط الرئيس للعاصمة الجديدة؟ مَن المسئول عن إدارة مشروع العاصمة الجديدة؟ ومن يقوم بتطويرها وتحديث بنيتها وخدماتها؟ ما أنواع العقارات المتوفرة فيها؟ وما أبرز الخدمات السياسية والاقتصادية المقدمة من خلالها؟ وأخيرًا، ما جدوى إنشائها في ظل التشكيك من جدواها وموقعها ومستقبلها السياسي والحضاري كعاصمة تليق بتاريخ الدولة المصرية؟

ثانيًا- أهمية الدراسة ومبررات اختيارها:

- من الناحية الأكاديمية؛ أنها من الدراسات الجديدة التي تتقاطع بين فرعي علمي الاجتماع (السياسي، والحضري)، والتي اهتمت بدراسة الانعكاسات المكانية على هوية الدولة في ظل التحولات المعاصرة، وفي ظل عمليات التحديث الهيكلي والسياسي والاجتماعي للعاصمة القائمة، ومساعي تحويل العاصمة الجديدة إلى عاصمة تعزز المكانة المصرية بين عواصم العالم.
- كشفت الدراسة الراهنة، أبرز تصميمات العاصمة الإدارية الجديدة، والخدمات الحكومية المقدمة، وشبكات النقل والمواصلات، ومراكز التحكم والتشغيل المركزية، وآليات التأمين، ومستقبل التخطيط الاستراتيجي للعاصمة، في ظل توقعات بتضاعف عدد السكان، والتحدي الذي يمثله هذا التضاعف للبيئات الحضرية الحالية والجديدة، واعتماد التخطيط الاستراتيجي كأداة أساسية لتحقيق النمو الاجتماعي والسياسي والمكاني المستدام.
- عرضت الدراسة الراهنة عددًا من المشكلات البيئية التي تعاني منها العاصمة القائمة، والتحديات التي ستواجه العاصمة الجديدة، وطرق مواجهتها والحد من مخاطرها، في ضوء عمليات التنمية المستدامة والمستجيبة للبيئة، وحماية الصحة العامة.

– تقدم الدراسة مجموعة من البرامج – من منظور بعض الخبراء- حول آليات إعداد الوثائق البيئية، وحسن إدارة الإنشاءات والمراقبة المكانية، لضمان الامتثال بالشروط التنظيمية، وشروط التصاريح، وتقديم المشورة المستقلة اللازمة لتحقيق التوازن بين الاحتياجات والمتطلبات التنظيمية وتطلعات المجتمع.

– ترصد الدراسة الراهنة- في ظل تغيرات المدن والعواصم، والنمو السكاني السريع والتغيير الديموغرافي- العديد من تحديات السياسات الحضرية الحديثة مثل: سبل التعاون الدولي لإنشاء حلول حضرية مبتكرة تدوم، والاهتمام بالأبعاد الاقتصادية والبيئية للمشاريع التحويلية وتأثيراتها المختلفة على هوية المجتمع والدولة، وتعاون القطاعين العام والخاص؛ لإيجاد حلول سياسية وتصميمية وإدارية للمجتمعات الجديدة.

– تبين الدراسة الراهنة، تخطيط البنية التحتية للعاصمة الجديدة، من حيث تخطيط وتصميم وإدارة الأراضي والكهرباء والنقل، وإدارة النفايات الصلبة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات المجتمعات.

– تنبه الدراسة الراهنة، الحكومة المصرية إلى ضرورة مراعاة التخطيط الاستراتيجي كإطار عمل يربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمكانية للعاصمة الجديدة، وسبل توجيه الحكومة المركزية والمحلية بشأن نموها المادي والاجتماعي والاقتصادي، والتخطيط وإعادة الهيكلة، واستراتيجيات الاستثمار، وخطط التنمية الوطنية، وخطط التنمية الإقليمية والحضرية، ونظم التشارك والتعاون مع منظمات التنمية الدولية.

– وضعت الدراسة الراهنة تصورًا جديدًا لقطاعات "الصحة والسلامة البيئية والمهنية" بالعاصمة الجديدة، وآليات ربطها دوليًا مع: مجلس السلامة البريطاني، ومعهد السلامة والصحة المهنية، والمعهد الدولي لإدارة المخاطر والسلامة.

– توجه الدراسة الراهنة النظر في إعادة تصميم الأبنية الحكومية بالعاصمة الجديدة، ومراقبتها نحو تلبيتها للاحتياجات القومية، وتوقع الاحتياجات المستقبلية، ومراجعة قيود المساحة والقيود الوظيفية، لجعلها بيئات فعالة وآمنة للمجتمع.

– قدمت الدراسة الراهنة منهجًا متعدد التخصصات، لتطوير تحليل موضوعي وشامل، للخطط الرئيسة للعاصمة الجديدة، وشمل هذا التقييم خمس فئات هي: التخطيط السياسي، والتصميم الحضري، والبيئة الإيكولوجية، والبنية التحتية والمرافق والنقل والحركة، والتسويق والصلاحية الاقتصادية. وفي جميع مراحل التقييم، اعتمدت الدراسة على مبادئ المدن الذكية والمستدامة.

– أخيرًا، شمل نطاق العمل البحثي أيضًا؛ التحقق من الخطة الرئيسة للمنطقة الوزارية المحددة داخل الحي الحكومي، ومباني مجلس الوزراء والبرلمان، وجميع أعمال البنية التحتية والمناظر الطبيعية ذات الصلة.

ثالثًا- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

١. التعرف على الخصائص التخطيطية الأساسية للعاصمة الإدارية الجديدة - الموقع، عدد السكان، المساحة، التخطيط الإداري والحكومي "نسب استعمالات الأنشطة الحكومية والإدارية/المساحات المقررة"- كرمز جديد للدولة المصرية.

٢. التعرف على أهداف إنشاء عاصمة جديدة لمصر كبديل سياسي للعاصمة القديمة، والكشف عن الأسباب (الأمنية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية) التي دفعت الحكومة لهذا البديل.

٣. الكشف عن مقومات نجاح العاصمة الإدارية الجديدة كعاصمة قومية لمصر، ورصد آليات تميزها سياسيًا وإداريًا عن العاصمة القديمة.

٤. رصد التوجهات الاستراتيجية المستهدفة في مجالات (الصناعة، الزراعة، السياحة، والثقافة والإعلام) من العاصمة الجديدة.

٥. الوقوف على التحديات السياسية والاجتماعية (الآنية والمستقبلية) والتي تقف أمام نجاح العاصمة الإدارية الجديدة في أداء وظيفتها الإدارية والحكومية، وسبل تجاوزها.

رابعًا- تساؤلات الدراسة:

في ضوء ما سبق عرضه تتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيس مفاده: "كيف تتشكل الهوية المكانية للدولة المصرية بين العاصمة الإدارية الجديدة والقديمة في إطار عمليات التحديث الهيكلي والسياسي وانعكاساتها الاجتماعية؟". وتنبثق عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية؛ كالتالي:

١. ما الخصائص التخطيطية الأساسية للعاصمة الإدارية الجديدة - الموقع، عدد السكان، المساحة، التخطيط الإداري والحكومي "نسب استعمالات الأنشطة الحكومية والإدارية/المساحات المقررة"- كرمز جديد للدولة المصرية؟

٢. ما الهدف من إنشاء عاصمة جديدة لمصر كبديل سياسي للعاصمة القديمة؟ وما الأسباب (الأمنية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية) التي دفعت الحكومة لهذا البديل؟ وما متطلبات ذلك؟

٣. ما مقومات نجاح العاصمة الإدارية الجديدة كعاصمة قومية لمصر؟ وما آليات تميزها سياسيًا وإداريًا عن العاصمة القديمة؟

٤. ما التوجهات الاستراتيجية المستهدفة في مجالات (الصناعة، الزراعة، السياحة، الثقافة والإعلام) من العاصمة الجديدة؟

٥. ما التحديات السياسية والاجتماعية (الآنية، والمستقبلية) التي تقف أمام نجاح العاصمة الإدارية الجديدة في أداء وظيفتها الإدارية والحكومية؟ وكيف يمكن تجاوزها؟

خامسًا- المفاهيم الأساسية للدراسة:

تستند الدراسة الراهنة إلى ثلاثة مفاهيم أساسية تتمثل في الآتي:

١. مفهوم الهوية المكانية (Spatial identity):

يتكون مصطلح "الهوية المكانية" من عدد من التفضيلات المكانية أو "الرموز" الناتجة من ثقافة متشابكة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية وحضرية متداخلة، مرتبطة بالعاطفة أو ما يعرف بأبعاد التعلق المكاني. فهنالك أربعة عناصر لهوية المكان: التعبيرات المادية، ثقافة المكان الحضرية، المعتقدات الدينية، والسلوك البشري وطقوسهم. ووفقًا "لجاكوبس" تم تحديد الهوية المكانية عبر عاملين مهمين؛ الأول: جودة المكان وبنيته التحتية، والثاني: خصائص الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي يحويها المكان. كما يؤكد "كانتر" أننا نستطيع تحديد هوية المكان من خلال التعرف على السلوك الحكومي تجاه تنميته العمرانية والتخطيطية، وعبر الرسومات أو السرد الوصفي، وصنع الخرائط الذهنية في إطار البيئة المكانية اليومية للإنسان. كما أن هوية الإنسان المكانية تتأثر بالثقافة السياسية للدولة ونواتج التفاعل بين الناس في محيطهم الحضري، فالهوية المكانية هي نتيجة للارتباط بين الأشخاص والعناصر المادية للأماكن والأنشطة المرتبطة بهم، حيث يحدث تطور للهوية من خلال العملية النفسية المسماة بمكان التعلق.

.(Rully Damayanti, Florian Kossak, 2021, pp. 18-28)

تُعرف الدراسة الراهنة الهوية المكانية (إجرائيًا) بأنها: "الخصائص التخطيطية للعاصمة الإدارية الجديدة، من حيث الأنماط والأهداف والتصاميم، وتشكل الإيديولوجيات، والثقافة الجيوسياسية للعاصمة، والعلاقات بين التكوينات المكانية السائدة والفرعية، والتوزيع الجغرافي للسكان، والمؤسسات الحكومية وطابعها ومسار تطورها، والتصنيف الهندسي (الخطي والمركزي)، والهيمنة الكمية للمساحات الخطية، والدلالات السياسية للمساحات والأبنية المركزية والحضرية".

٢. مفهوم العاصمة (The Capital):

عاصمة الدولة: هي المقر الرسمي للحكومة في بلد أو ولاية. حيث تأتي كلمة "Capital" من الكلمة اللاتينية التي تعني "رأس"، لذا فالعواصم هي حرفيًا مدن المؤسسات الحكومية، وكل بلد لديه عاصمة وطنية واحدة، وهناك عدد قليل من الدول (على سبيل المثال، جنوب أفريقيا، بوليفيا) لديها أكثر من عاصمة. وتبعًا لهذا؛ فإن مدن العواصم هي مقاعد للسلطة السياسية، ومراكز لصنع القرار، ومواقع للسيادة الوطنية. حيث إن مناظر العواصم الطبيعية مشحونة برموز التضامن الحقيقية أو المتخيلة؛ ومتاحفها تحمل تاريخ الأمة؛ ومواقعها ترمز إلى الدور المركزي الذي تؤديه في النظم الحضرية والوطنية، وفي بعض البلدان تشترك العواصم في السلطة مع عواصم المقاطعات، حيث إنها من أكفأ المدن في الدولة سياسيًا وثقافيًا وتخطيطيًا، وتنطوي على شهرة عالمية بما تتضمنه من مقومات مركزية وحضارية وسلطوية. (Stanley Brunn, et al, 2020, p.37).

كما تُعرف الدراسة الراهنة عاصمة الدولة (إجرائيًا) بأنها: "المدينة الإدارية الجديدة للدولة المصرية، والتي سيدار منها حُكم البلاد، وتتركز فيها مؤسسات السلطة، ومقرات الوزارات، ومقر إقامة الرئيس المصري، وسفارات بعض الدول الأجنبية".

٣. مفهوم التحديث "الهيكلي، السياسي":

(Structural, Political Modernization):

التحديث "الهيكلي": هو تغيير مستمر ومقصود في التركيبة السكانية الحضرية والبنية التحتية للمجتمعات، في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة، وتنمية الاقتصادات والمجتمعات التقليدية، ومواجهة تحدي الحداثة المستوحى من الغرب، وإيجاد أرضية مشتركة بين كلا المجالين دون التضحية بتقنيات التصميم التقليدي أو المعاصر، والمزج بين النموذج الثقافي المحلي والتطور التقدمي الحديث للغرب؛ لذا فإن إنشاء المدن وبنيتها التحتية

يعتمد على مجموعة مشتركة من العوامل الاجتماعية والجغرافية والدينية والثقافية، بالإضافة إلى موقف المجتمع تجاه محيطهم وأماكن معيشتهم، والجمع بين القيم المادية والروحية في وحدة متكاملة. (Rashad Alirhayim, 2017, pp.1-5). فيما يشير التحديث "السياسي" إلى قائمة انتقائية من الشروط المستمدة من المجتمعات النموذجية باعتبارها المكونات الأساسية للتحديث، وعادة ما تتضمن هذه القوائم معرفة القراءة والكتابة، والتحضر، ودخل الفرد، والتنقل المحلي، والتصنيع، والمشاركة السياسية، وانتخاب القيادة السياسية، وما إلى ذلك، ويتم تحديد المجالات السياسية للمجتمع، في ضوء تأثير العوامل السياسية على العمليات الشاملة للتحديث، كما أن للسلطة القائمة دورًا توجيهيًا في عمليات التحديث عبر التصميم والتوجيه والتنفيذ، واستحثاث قوى التحديث خارجيًا وداخليًا، والعمل على زيادة الوعي السياسي والتمثيل المؤسسي للجماهير، من هنا تشير الجوانب السياسية للتحديث إلى مجموعة من التغييرات الهيكلية والثقافية في النظام السياسي لتحديث المجتمعات، والتمايز في البنية السياسية، وعلمنة الثقافة السياسية، التي تعزز قدرة النظام السياسي للمجتمع وفعاليته.

(Jyotirindra Gupta, 2018, pp.4-6).

تُعرّف الدراسة الراهنة التحديث "الهيكلي والسياسي" (إجرائيًا) بأنه: "تحديث المخطط الهيكلي لعاصمة الدولة المصرية من خلال إنشاء عاصمة جديدة، متوافقة مع المستجدات المحلية -الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدولة- والعالمية، في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠".

سادسًا- التوجه النظري للدراسة:

تبنت الدراسة الراهنة اتجاهين نظريين في تفسيرها لمتغيرات وقضايا الدراسة، يتم عرضهما على النحو الآتي:

١- نظرية أقطاب النمو (Growth Pole Theory):

تم تقديم نظرية "أقطاب النمو" من قبل الاقتصادي الفرنسي (فرانسوا

بيروكس Francois Perroux)، والذي اعتبر أن أقطاب النمو هي مراكز حضرية تستقطب مناطق أكبر حولها، وتؤثر في تنميتها، وتعتمد شدة هذا الاستقطاب الإقليمي على حجم القطاع المهيمن، سواء أكان اقتصاديًا أم سياسيًا أم ثقافيًا، ويمكن موازنة ذلك من خلال إنشاء مراكز نمو جديدة، والتي قد تعيد تشكيل الهيكل المكاني الإقليمي، كما أن دعم المناطق الحضرية كمحركات نمو وطنية؛ أصبحت أيضًا عنصرًا مركزيًا في السياسات الحضرية الوطنية، في ضوء التنمية المستدامة لأقطاب نمو المدينة أو عاصمة الدولة، وتحسين البنية التحتية للنقل الإقليمي والمحلي، وتحسين البنية التحتية الاجتماعية، وتوحيد بيئات الأعمال الإقليمية والمحلية والحكومية، مع تنمية السياحة والترويج لها، بالإضافة إلى أن بناء عواصم جديدة للدول يمكّنُها من إنشاء علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبنية تحتية قوية، مع الأخذ في الاعتبار مؤشرين رئيسين: (عدد السكان، ودخل الإدارة العامة المحلية)، وأن السبب الرئيس في إنشاء عواصم جديدة؛ هو ما انضوت عليه العواصم القديمة من تحديات أبرزها: ضعف القدرة التنافسية مع العواصم العالمية، ارتفاع وتزايد التفاوتات الاجتماعية، تخلف البنية التحتية للنقل والاتصالات، انخفاض كفاءة الطاقة، المخاطر البيئية الكبيرة، والقدرة الإدارية المنخفضة.(Jazsef Benedek, et al, 2019, pp.173-195) .

٢- نظرية التحديث (Modernization theory):

تضع نظرية التحديث "التطور" كأداة موحدة تتبعها جميع المجتمعات في عملية تطوير بنيتها التحتية، بدءًا من المجتمعات الزراعية والريفية والتقليدية، إلى المجتمعات ما بعد الصناعية والحضرية والحديثة. وتؤكد نظرية التحديث على أهمية القوى الداخلية، ومصادر التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحضرية، مثل؛ التعليم الرسمي، والاقتصاد القائم على السوق، وتعددية المؤسسات السياسية الديمقراطية، والتنوع العمراني والإيديولوجي، في تحديث أبنية المجتمع، وعلى الرغم من أن نظرية التحديث لا تستبعد القوى الخارجية ومصادر التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، إلا أنها تركز بشكل أقل على التأثيرات الأجنبية

في تحديث المجتمع، ومن بين التأثيرات الخارجية الفعالة في تحديث بنية المجتمع؛ نقل المعرفة والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة. بعبارة أخرى، يمكن تسريع وتيرة المجتمعات إلى التحديث عن طريق "استيراد" رأس المال التقني والعمراني الغربي وأشكال التنظيم والعلوم والتكنولوجيا إلى البلدان النامية، لذا يرى "روستو" بأن التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي والسياسي المقصود، وتطوير البنية التحتية والحضرية، يسهم بشكل فعال في تطوير المجتمع وتحديث أركانه، وحل أزماته المركبة. (Marcus AYnalvez, Wesley M.Shrum, 2015, pp.150-155).

▪ لقد طرحت **"المقولات النظرية"** سالفة الذكر بعض القضايا الأساسية، والتي أسهمت في تفسير موضوع الدراسة الراهن على النحو التالي:

- إن أقطاب النمو الحضري هي أدوات رئيسة في تحقيق التنمية المكانية المتوازنة للدول.
- عدم وجود تصنيف ثابت وطويل الأجل للمراكز الحضرية وعواصم الدول.
- وجود سياسات قطاعية إضافية تدعم استراتيجية قطب النمو (الإدارة الحضرية الذكية، وخطط التنمية المتكاملة).
- احتلت التجمعات الحضرية بشكل عام وأقطاب النمو بشكل خاص مركز الصدارة في الفترة الحالية.
- إن تخصيص أدوات سياسية ومالية مختلفة لدعم التخطيط المكاني الجديد أداة قوية لتقليل التفاوتات الإقليمية.
- هناك مستويان من التحليل في نظرية التحديث: الأول التقييمات المصغرة للتحديث؛ والتي تركز على العناصر المكونة للتحديث الاجتماعي. والثاني المسارات التجريبية الواضحة لتحديث الدول وعواصمها واقتصاداتها وأنظمتها السياسية.

- هناك مصدران رئيسان لعقبات تحديث الدول؛ الأول هو الحتمية المتضمنة في منطق التحديث، بينما يتعلق الثاني بأنماط التنمية المحددة التي يجب أن تتعامل معها نظرية التحديث.
- التحديث الهيكلي المركزي هو عبارة عن بناء مؤسسات حكومية تحمي حقوق الملكية بمصداقية، وتتسم أيضًا بالشفافية في عملها مع جميع أفراد المجتمع.
- تهتم نظرية التحديث بالاستدامة الاقتصادية والحضرية، وبالحريات السياسية، والتحرر الاجتماعي.

سابعًا- الدراسات السابقة:

- بالإشارة إلى **التجارب الناجحة لبعض الدول في نقل عواصم حكمها** إلى مكان جديد أفاد (فاديم روسمان Vadim Rossman) في دراسته بعنوان **(العواصم: أصناف وأنماط التنمية وإعادة التوطين)** بأن قضية نقل عواصم الدول تعد موضوعًا نقاشيًا جادًا لأكثر من أربعين دولة في جميع أنحاء العالم، حيث قدم "روسمان" تحليلًا متعمقًا للموضوع، وسلّط الضوء على الاتجاهات العالمية والعوامل الرئيسة التي تحفز البلدان المختلفة على النظر في مثل هذه المشاريع، كما أفاد بأن هناك عددًا كبيرًا من الدول التي نجحت في نقل عواصمها بشكل جيد ومنها على سبيل المثال: (**تايلاند ٢٠١١، الفلبين ١٩٤٨، الهند ١٩١١، باكستان ١٩٥٩، ميانمار ٢٠٠٥، بنجلاديش، نيبال، دولة بوتان ١٩٥٥، سريلانكا ١٩٨٢، اليابان ١٩٦٠**)، وقد أولى الباحث اهتمامًا خاصًا بدراسة الأنماط العالمية لإعادة التوطين السياسي لعواصم الحكم، كما أشار إلى أهمية نقل العاصمة في سياق بناء الدولة، وتحديد خمس استراتيجيات تقود هذا القرار في ضوء الاعتبارات (الاقتصادية والسياسية والجغرافية والثقافية والأمنية)، بالإضافة إلى مواجهة الدولة للمواقف الشعبية الناقدة لنقل العواصم إلى أماكن جديدة، كما يوضح

(روسمان) الدور المهم الذي قد تؤديه العواصم الجديدة في حل النزاعات في سياق المنافسات العرقية والدينية والإقليمية والتحولات الفيدرالية في الدولة، وتحديد عوامل النجاح أو الفشل واستراتيجيات التنفيذ الأكثر كفاءة (Vadim Rossman, 2018)، وذلك بالاعتماد على الرؤى المستمدة من الاقتصاد المكاني والدراسات الفيدرالية المقارنة والتخطيط الحضري والنقد المعماري، فضلًا عن التصميم وموقع العاصمة واللذان يلعبان دورًا حاسمًا في نجاح واستمرارية الدولة.

- تناول كلٌ من "اريك بولوك، وأحمد حسين" في دراستهما بعنوان **(مناهج التنمية المستدامة في مصر)**؛ أنه بالتزامن مع خطة الإصلاح الاقتصادي والمستدام في مصر؛ لإثراء موارد البلاد ومواجهة التحديات المستقبلية، اتجهت القيادة السياسية المصرية إلى متابعة المشاريع العملاقة لتحسين البنية التحتية وتشجيع الاستثمار، بدءًا من مصانع الطاقة المتجددة، مرورًا بـ (١٤) مدينة مستدامة جديدة في جميع أنحاء مصر، لاستيعاب السكان المتوقعين في المستقبل وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين المصريين، وإحدى تلك المدن هي العاصمة الإدارية الجديدة التي يتم بناؤها كمدينة ذكية على منطقة استراتيجية غير مأهولة بين قناة السويس ونهر النيل، وستصبح العاصمة الإدارية والمالية الجديدة لمصر، وتضم الدوائر الحكومية والوزارات الرئيسة، وكذلك السفارات الأجنبية. كما ربط الباحثان بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمشروعات العملاقة المصرية، مع التركيز بشكل خاص على العاصمة الإدارية الجديدة. (Eric Pollock, Ahmed Hussein, 2019, PP.1-12).
- استهدف الباحثان "كريستيان شتاينر، وباتريك لويرت" في دراستهما بعنوان **"العاصمة الإدارية الجديدة في مصر: الاقتصاد السياسي وتشييد المساحات العمرانية في القاهرة"** التعرف على أهمية إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، في ضوء إعادة تشكيل المشهد الحضري في مصر بالكامل. واندرجت الدراسة في نطاق الأبحاث التجريبية للعاصمة الجديدة، للتعرف على

اقتصادها السياسي ومخيلاتها المكانية، بناءً على إطار عمل جغرافي سياسي وعمل ميداني نوعي واسع النطاق، كما سعت الدراسة إلى مقارنة الإنشاءات الرسمية لمساحات العاصمة مع تحليل المصالح الخفية، والإجراءات، والصراع على السلطة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المستثمرين الأجانب والقطاع الخاص هم مفتاح المشروع رسميًا، وأن مؤسسات الدولة تنافست على السيطرة على إدارة مفاصلها وقطاعاتها، كما يشير موقع القصر الرئاسي الجديد إلى عدم وجود قناعة ديمقراطية لدى السلطة القائمة، في حين أن مشاركة المواطنين في التخطيط للعاصمة مفقودة إلى حد كبير. (Christian Steiner, Patrick Loewert, 2019, pp.66-74).

- أشارت "هبة الله غالب، وآخرون" في دراستهم بعنوان (**العواصم الجديدة كأدوات للتنمية وبناء الأمة: الأستانة والعاصمة الإدارية الجديدة لمصر)**؛ إلى أن إنشاء عاصمة جديدة لأي دولة يعد قرارًا حاسمًا، في جميع أنحاء العالم وعبر السنين. فلأسباب مختلفة، تم إنشاء عواصم جديدة، وتحويل للخريطة السياسية للدول، وقد أثر هذا التحويل في موقع هذه الدول على المستوى العالمي، وقد قارنت الورقة البحثية بين عاصمة كازاخستان والعاصمة الإدارية المصرية الجديدة. ومن نتائجها أنه على الرغم من الاختلافات بين العاصمتين، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أوجه التشابه بينهما فيما يتعلق بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن كلتا العاصمتين هي مبادرات رئيسة ومهمة لبناء الدولة، وكذلك للتنمية الإقليمية والاقتصادية. ويستنتج الباحثون من أوجه التشابه بين مقاربات العاصمتين؛ أن العاصمة الإدارية الجديدة لمصر يمكن أن تتبع خطوات "الأستانة" الغنية بصرف النظر عن الاختلافات السياقية والتحديات التي لا ينبغي الاستهانة بها. (Hebatullah Ghalib, Et al, 2021, PP.1-5).

- تناول الباحثان "توم هاكبارث، ووالتر فريس" في دراستهما بعنوان **(تقييم**

التدخلات الضخمة للأراضي لإعادة توطين مدن العواصم) أهمية إعادة توطين العواصم في جميع أنحاء العالم، فمثل هذه القرارات كانت موجودة منذ العصور القديمة، ومن الواضح أن مثل هذه العمليات ستستمر في المستقبل، لذلك من المهم فهم العمليات الكامنة وراء هذه المشاريع العملاقة وتأثيراتها على المناطق المحيطة، من أجل بناء عواصم جديدة بشكل مستدام، ومن ثم تتناول هذه الورقة أمثلة من العقود السبعة الماضية وتفحصها من وجهات نظر مختلفة، وفي أطر متعددة، مثل: الإطار السياسي، والاقتصادي، ومناهج التخطيط، وأسباب إعادة التوطين، فضلًا عن الخلفيات الثقافية والبيئية المختلفة، وتساعد هذه النتائج على رصد المشكلات والتحديات التي تحدث بخلفيات سياسية واقتصادية وتخطيطية معينة، وتحديد الأطر المختلفة التي تقع فيها معظم العواصم الجديدة والعمل على حلها، كما أن هذه الرؤى الجديدة تجعل عمليات نقل رأس المال المستقبلية للعواصم الجديدة قابلة للإدارة بشكل أفضل.(Tom Hackbarth, Walter Vries, 2021, PP.1-17) .

- أشارت "ميريت خورشيد" في دراستها تحت عنوان (**العاصمة الإدارية الجديدة للقاهرة: دروس من الماضي والمستقبل)** إلى إعلان الحكومة المصرية في عام ٢٠١٥ عن خططها لبناء عاصمة إدارية جديدة، وستعرف باسم مدينة وديان، وهو أحدث مثال على الأنماط المتكررة من عمليات النقل الإداري للمدن التي يتم تشييدها في ضواحي القاهرة. وكانت عمليات النقل السابقة والمدن الجديدة، التي تم التخطيط لها لتكون مكتفية ذاتيًا ومستقلة، ناجحة جزئيًا، وفي معظم الحالات لا تزال تعتمد على المدينة، أو تم دمجها الآن في المدينة الأصلية، ومع تقدم الخطط نحو تطوير العاصمة الإدارية الجديدة، وتبحث هذه الأطروحة أيضًا، في السياق الاجتماعي والتاريخي الذي تم فيه الإعلان عن هذا المشروع، والسياق العمراني الذي يتم تنفيذه فيه. علاوة على ذلك، تحاول استخلاص النتائج والدروس من هذا الاقتراح وتجربة المدن الأخرى التي قد توجه المراحل المستقبلية، للمشروع وتساعد

في تقييم المبادرات المستقبلية المحتملة على الصعيدين المحلي والدولي. (Mirette Khorshed, 2017).

- رصد كلٌ من "تامر رفعت، وايهاب حسين" في دراستهما بعنوان (**نمذجة معلومات المباني الخضراء (BIM) ودراسة حالة التنمية المستدامة: جامعة كندا، العاصمة الإدارية الجديدة، القاهرة)** أهمية بناء العاصمة الإدارية الجديدة في تحقيق التقدم لمصر، ليس فقط في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل على مستوى القطاع البيئي، حيث يعتمد المشروع على تلبية احتياجات الأفراد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون الإضرار بالبيئة الطبيعية المحيطة، وباستخدام الطاقة المتجددة لتحقيق مبادئ الاستدامة والعمارة الخضراء. كما يهدف هذا البحث إلى دراسة تصميم العاصمة الإدارية الجديدة وتأثيرها على الصعيدين الاقتصادي والبيئي، وكيف تحقق الاستدامة من خلال التصميمين الحضري والتفصيلي، ويناقش الباحثان وجهات النظر المختلفة للمشروع، سواء أكانت إيجابية أو سلبية، والبحث في كيف يمكن أن تكون العاصمة الإدارية الجديدة نموذجًا لأي مصمم يرغب في إنشاء مدينة مستدامة وصديقة للبيئة. (Tamer Refaat, Ehab Hussien, 2019, PP.526-537).

وفي إطار الدراسات السابقة سالفة الذكر؛ ثمة وجود العديد من التساؤلات التي تم رصدها: هل العاصمة الجديدة قرار عشوائي ورغبة فرد واحد؟ ما أهمية العاصمة الجديدة في توفير فرص عمل جديدة؟ ما أهم المشروعات الخاصة بربط العاصمة الإدارية بالقاهرة الكبرى وضواحيها؟ ما المشكلة التي ستحلها العاصمة الجديدة؟ وما جدوى المشروع؟ وهل سيؤثر تمويلها الضخم سلباً على قطاعات مثل الصحة والتعليم في مصر؟ هل ستُترك العاصمة القديمة التاريخية للإهمال والتهميش؟ أم سيتم استغلالها في وظيفة جديدة؟

- التعقيب على الدراسات السابقة:

- لم تتطرق الدراسات السابقة لبيان التحديات المالية لاستكمال بناء العاصمة الجديدة بعد انسحاب معظم المستثمرين.
- عدم إيضاح أهم الوزارات المتوجهة أولًا إلى العاصمة الإدارية الجديدة، وآليات تجديد وسط القاهرة.
- إغفال مشكلة أن الحجم الكبير للعمل بالعاصمة، سيؤدي إلى مشاكل أعمق على نطاق واسع.
- عدم الإشارة إلى سبل تحقيق النقلة النوعية في أسلوب وآليات العمل داخل الحكومة وأجهزتها بالعاصمة الجديدة.
- عدم توضيح حزم الحوافز التي ستمنح للموظفين الذين ينتقلون إلى العاصمة.
- عدم الإشارة إلى سبل تمكين العاصمة الإدارية لتكون محركًا اقتصاديًا واجتماعيًا على المدى القصير والطويل.
- ضبابية مستقبل المشروع في ضوء تجاوزه للميزانية المقررة أو الموعد النهائي للإنجاز.
- عدم توضيح سُبل التشغيل والاندماج الاجتماعي بالعاصمة الجديدة.
- صعوبة التنبؤ بالاختلافات في الديناميكيات الاجتماعية بين العاصمة القديمة والجديدة.
- إغفال عرض المحاولات السابقة التي قام بها الرئيس السادات ثم الرئيس مبارك، لنقل العاصمة إلى مواقع صحراوية قريبة من القاهرة، والتي لم تتحقق أبدًا، وقد وضعت هذه المحاولات العاصمة الجديدة في موقف مشكوك فيه من حيث كونها عاصمة جديدة بالفعل أو مجرد محاولة فاشلة أخرى. وهو ما ستحاول الدراسة الراهنة التحقق منه في جانبها الميداني.

"الدراســة الميدانيــة":

ثامنًا- الإجراءات المنهجية للدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الكيفي، عبر استخدام المقابلة المقننة، ذات الأسئلة والمتغيرات المحددة، بهدف جمع المادة الميدانية الكيفية، وذلك من خلال تطبيق دليل المقابلة المقنن على عينة قوامها (٦٣) مفردة، من المسئولين في الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالقاهرة، في الفترة من ٢٠٢١/٣/٨ إلى ٢٠٢١/٥/٤، ولقد تم اختيار المسئولين باستخدام أسلوب العينة القصدية، والتي تعتمد على القصد في الاختيار لمجموعة بعينها من المسئولين الحكوميين والخبراء في مجالات العمران المصري والحضاري، بالإضافة إلى تحليل بيانات وإحصاءات بعض السجلات الرسمية والتقارير العمرانية التي تم التحصل عليها من قبل الهيئتين، أو المتواجدة على المنصات الإلكترونية الرسمية لهما.

واحتوى الدليل على عدة محاور بجانب البيانات الأساسية للمبحوث؛ فالمحور الأول تناول: أهداف وأسباب إنشاء عاصمة جديدة لمصر كبديل سياسي للعاصمة القديمة، وتناول المحور الثاني: الخصائص التخطيطية الأساسية للعاصمة الإدارية الجديدة كرمز جديد للدولة المصرية، أما المحور الثالث فقد تناول: مقومات نجاح العاصمة الإدارية الجديدة كعاصمة قومية لمصر وآليات تميزها، بينما تناول المحور الرابع: التوجهات الاستراتيجية -الصناعة، التجارة، الزراعة، السياحة، الثقافة والإعلام- المستهدفة من العاصمة الإدارية الجديدة، أخيرًا تناول المحور الخامس: أبرز التحديات السياسية والاجتماعية والعمرانية (الآنية، والمستقبلية) التي تقف أمام نجاح العاصمة الجديدة في أداء وظيفتها الإدارية والحكومية وسبل تجاوزها.

١) مواصفات العينة:

تضمنت عينة الدراسة (٦٣) مفردة، منهم (٣٩) مفردة من المسئولين في

"الجهاز القومي للتنسيق الحضاري" التابع لوزارة الثقافة بالقاهرة، و(٢٤) مفردة من المسئولين في "هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة" التابعة لوزارة الإسكان والمرافق بالقاهرة.

جدول رقم (١): يبين الخصائص الأساسية لمفردات عينة الدراسة ن (٦٣)

البيان	الفئات	ك	%
النوع	ذكور	٤٦	٧٣
	إناث	١٧	٢٧
السن	أقل من ٤٠ عاماً	١٠	١٥.٨
	من ٤١-٥٠ عاماً	٢٦	٤١.٢
	من ٥١-٦٠ عاماً	١٩	٣٠.٣
	من ٦١ فأكثر	٨	١٢.٧
الخلفية التعليمية	علوم إيكولوجية (هندسية/ عمرانية / فنية)	٤٥	٧١.٥
	علوم إنسانية (اجتماعية / جغرافية / تاريخية / نفسية)	١٨	٢٨.٥
الوظيفة الحالية	رئيس جهاز/هيئة	٤	٦.٣
	نائب رئيس جهاز/هيئة	٦	٩.٥
	رئيس قطاع / قسم / مركز	٨	١٢.٨
	مساعد رئيس قطاع / قسم / مركز	٩	١٤.٢
	استشاري	٧	١١
	خبير	٦	٩.٦
	رئيس لجنة	٨	١٢.٨
	عضو لجنة	١٥	٢٣.٨
	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	٢٤	٣٨

جهة العمل	الجهاز القومي للتنسيق الحضاري	٣٩	٦٢
القطاع / القسم / المركز/ اللجنة (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة) ن (٢٤)	قطاع التخطيط ومتابعة المشروعات	٦	٢٥
	قطاع التنمية وتخطيط المدن	٥	٢٠.٨
	قطاع الشؤون العقارية والتجارية	٣	١٢.٥
	قطاع الشؤون المالية والإدارية	٣	١٢.٥
	مركز المعلومات والاحصاءات المركزية	٤	١٦.٧
	قسم خدمة المواطنين والشكاوى	٣	١٢.٥
القطاع / القسم / المركز/ اللجنة (الجهاز القومي للتنسيق الحضاري) ن (٣٩)	اللجنة العلمية العليا	١٠	٢٦
	لجنة المناطق التراثية	٧	١٧.٨
	لجنة "وضع أسس ومعايير الطابع العمراني والمعماري للمدن المصرية"	٧	١٧.٨
	لجنة "المناطق العشوائية"	٨	٢٠.٦
	لجنة "الأسس البيئية في التنسيق الحضاري"	٧	١٧.٨

كما تكونت مفردات العينة من حيث النوع من (٧٣٪) من الذكور، وعدد (٢٧٪) من الإناث. أما من حيث الخلفيات الدراسية للعينة فقد اشتملت على (٧١,٥٪) من خلفيات الحقل الإيكولوجي (هندسة/ عمران/ علوم فنية)، وعدد (٢٨,٥٪) من خلفيات دراسية متنوعة (اجتماعية/ جغرافية/ تاريخية/ نفسية). كما تركزت أعمار العينة بنسبة (٤١,٢٪) في الفئة العمرية من ٤١-٥٠ عامًا. أما من حيث الوظائف الحالية لعينة الدراسة فقد اشتملت على (٦,٣٪) من رؤساء أجهزة وهيئات، وعدد (٩,٥٪) نواب رؤساء أجهزة وهيئات، و(١٢,٨٪) من رؤساء قطاعات وأقسام ومراكز فنية، ونسبة (١٤,٢٪) من مساعدين رؤساء قطاعات ومراكز وأقسام، و(١١٪) استشاريين عمرانيين، وعدد (٩,٦٪) خبراء سياسيين وحكوميين، و(١٢,٨٪) رؤساء لجان فنية، وأخيرًا، نسبة (٢٣,٨٪) أعضاء لجان فرعية.

فيما توزعت مفردات العينة على القطاعات والأقسام والمراكز واللجان، داخل هاتين المؤسستين كالتالي؛ أولًا: قطاعات (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ن=٢٤): نسبة (٢٥٪) من مفردات العينة يعملون في قطاع التخطيط

ومتابعة المشروعات، و(٢٠,٨٪) يعملون في قطاع التنمية وتخطيط المدن، وعدد (١٢,٥٪) ينتسبون لقطاع الشئون العقارية والتجارية، وعدد (١٢,٥٪) يعملون في قطاع الشئون المالية والإدارية، و(١٦,٧٪) بمركز المعلومات والإحصاءات المركزية، ونسبة (١٢,٥٪) ضمن قسم خدمة المواطنين والشكاوى. ثانيًا: لجان (الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، ن=٣٩): حيث ينتسب (٢٦٪) منهم إلى اللجنة العلمية العليا، وعدد (١٧,٨٪) إلى لجنة المناطق التراثية، ونسبة (١٧,٨٪) إلى لجنة "وضع أسس ومعايير الطابع العمراني والمعماري للمدن المصرية"، و(٢٠,٦٪) إلى لجنة "المناطق العشوائية"، ونسبة (١٧,٨٪) يعملون ضمن لجنة "الأسس البيئية في التنسيق الحضاري".

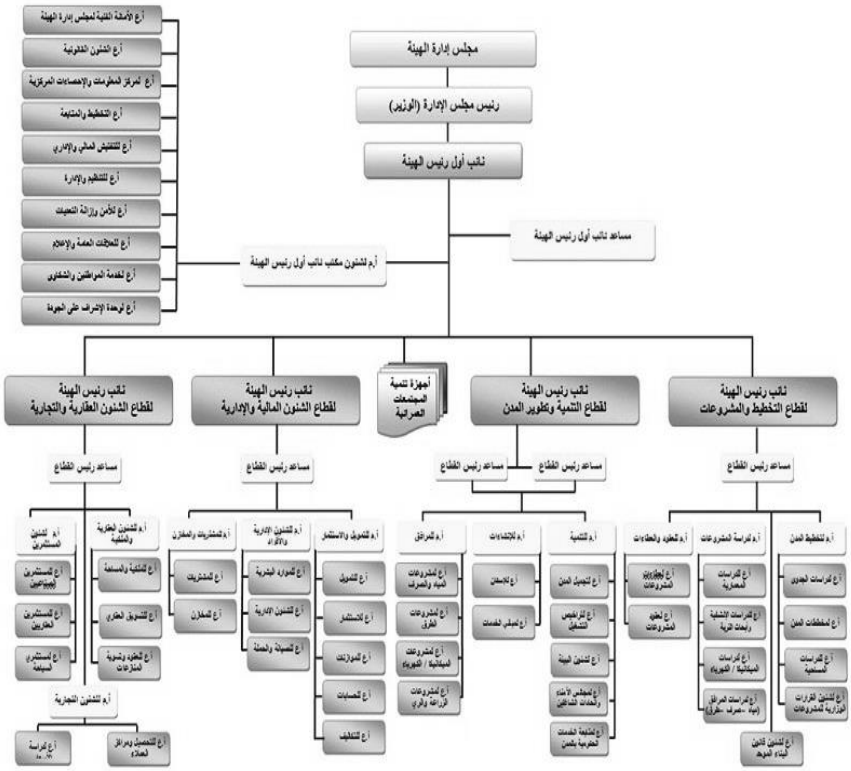

شكل (١): يبين الهيكل التنظيمي لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

المصدر: السجلات الرسمية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ٢٠٢١.

- وقد تم اختيار هذه العينة لتوافر عدد من الشروط فيها، والتي تساعد البحث الراهن في تحقيق أهدافه؛ **ومن هذه الشروط**:

- أن تكون مفردات العينة ضمن الهيكل الوظيفي للجهاز القومي للتنسيق الحضاري وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وأن يكونوا من القيادات في الإدارات العليا ومن رؤساء القطاعات ومديري الإدارات وأعضاء اللجان المنبثقة.
- أن يكونوا من المساهمين في رسم الخطط العمرانية والسياسية للمجتمعات الجديدة.
- أن يكونوا من واضعي الحلول لمشكلات المناطق العشوائية غير المخططة، وتطوير المناطق غير الآمنة.
- أن يكونوا من المشاركين في وضع الخطط الاستراتيجية للمراكز الحضارية والسياسية الجديدة.
- أن يكونوا من المشاركين في خطط الدولة الرامية إلى توفير الخدمات الأساسية للمواطن المصري.
- أن يكونوا من المنفذين للمرحلة الأولى للعاصمة الإدارية الجديدة.
- أن يكونوا من المهتمين بالقيم الجمالية للعاصمة الجديدة وركائز النسيج البصرى لأجهزة الدولة السيادية والحكومية.
- أن يكونوا من مقترحي مشروعات القوانين واللوائح الخاصة بالتنسيق الحضاري للعاصمة الجديدة.

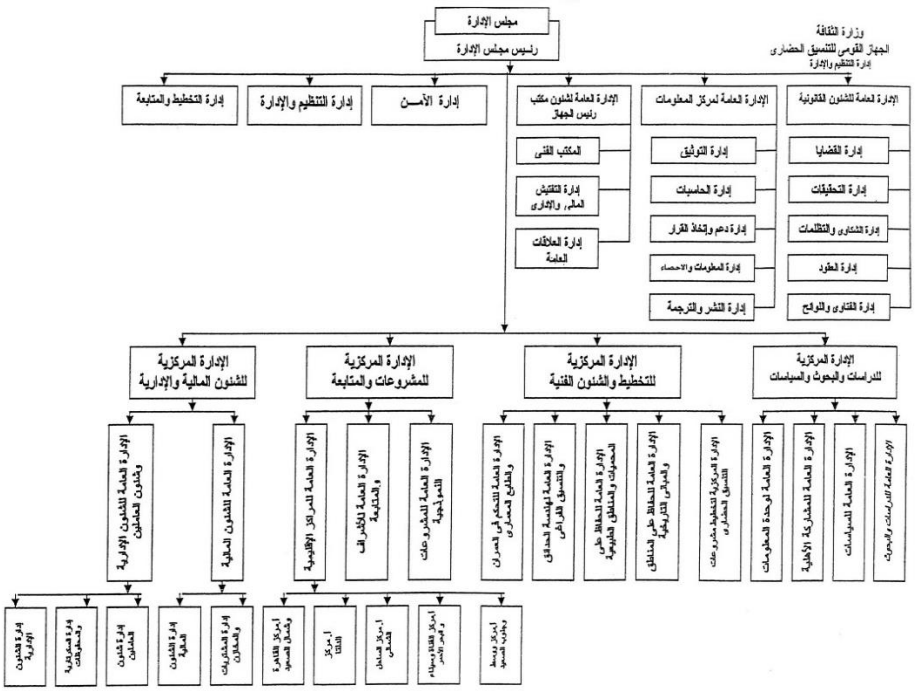

شكل رقم (٢): يبين الهيكل التنظيمي للجهاز القومي للتنسيق الحضاري

المصدر: السجلات الرسمية للجهاز القومي للتنسيق الحضاري، ٢٠٢١.

٢) نتائج الدراسة الميدانية:

وفيما يلي نستعرض النتائج التي أسفر عنها تحليل البيانات الكيفية المستخلصة من المقابلات ومن السجلات الرسمية والتقارير العمرانية، وقد تم ذلك في سبيل طرح مجموعة من الإجابات المنضبطة عن تساؤلات البحث الحالي، وذلك من خلال تقسيم عرض النتائج وفقًا لخمسة محاور أساسية، كالآتي:

المحور الأول: الخصائص التخطيطية الأساسية للعاصمة الإدارية الجديدة كرمز جديد للدولة المصرية:

تمحورت استجابات عينة الدراسة حول المخطط الرئيس للعاصمة الجديدة، كما يتضح في النقاط الآتية:

أ) الموقع وأسباب اختياره (إيكولوجية المكان):

أشارت عينة الدراسة أن موقع العاصمة الإدارية الجديدة يقع شرق القاهرة الكبرى على حدود مدينة "بدر"، بين طريق "السويس/القاهرة"، ويبعد (٦٢) كم عن مدينة السويس، كما يبعد (٦٣) كم عن العاصمة القديمة، بينما تبلغ مساحته حوالي (١٧٥) ألف فدان، بمعنى أنه يمتد على مساحة (٥٠٠) كيلومتر مربع تقريبًا، كما تقع العاصمة على مسافة (٢٨٤) مترًا فوق سطح البحر، بينما تقع في نقطة (٣٠,٠٢) خط عرض، و(٣١,٧) خط طول، وقد تم تصميم بنية العاصمة التحتية بتكنولوجيا تقاوم مخاطر التغيرات المناخية -مدن الجيل الرابع- ذات المرافق الأساسية الذكية من مياه وصرف صحي وشبكات إنترنت وطرق وكهرباء وغاز... وغيرها، عبر نظام (الأنابيب والأنفاق) والتي تسهم في صيانة الشبكات الأرضية دون الحاجة إلى أعمال حفر أو تعطيل للخدمات المقدمة لقاطني العاصمة، لتستوعب ما يقارب ٤٠/٢٠ مليون مواطن بحلول ٢٠٥٠م. ويتم التنفيذ من خلال شركات محلية وعالمية؛ كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٢): يبين أبرز الشركات المحلية والعربية والعالمية المنفذة للمشروع

شركات محلية	شركات عربية	شركات دولية
المقاولون العرب	إعمار الإماراتية	التحالف المصري الإسباني CSCEC
حسن علام العقارية	مرسيليا المصرية الخليجية للاستثمار العقارى	كونكورد
بتروجيت للمقاولات	آركو	تحالف أوراسكوم
طلعت مصطفى		شركة CSCEC الصينية
وادى النيل للمقاولات والاستثمارات العقارية		
الهيئة الهندسية للقوات المسلحة		

المصدر: (http://www.newcities.gov.eg/2021).

كما تبلغ مساحة الحي السكني ما يقارب (٦٢٪) من إجمالي مساحة العاصمة الجديدة، مقسمة على مرحلتين، الأولى: بمساحة (١١) ألف فدان، والثانية: بمساحة (١٦) ألف فدان، بالإضافة إلى مساحة الحي الحكومي، والحي الدبلوماسي، وحي الأعمال.

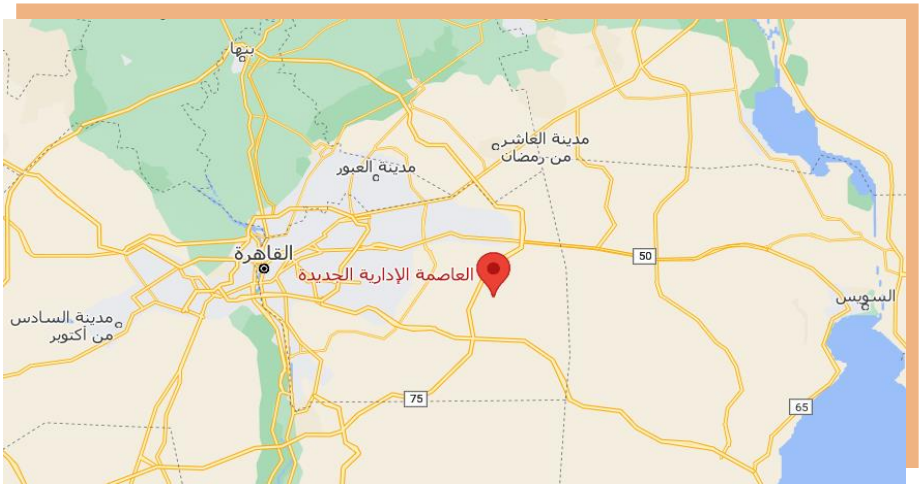

شكل رقم (٣): يبين الموقع الجغرافي للعاصمة الإدارية الجديدة على خريطة مصر ٢٠٢١.

المصدر: (https://www.google.com/maps,2021**).**

فيما تضيف بعض مفردات العينة أهم (**أسباب اختيار الموقع الحالي**) لإنشاء العاصمة الجديدة، يتضح كما يلي (للعلم حرف ح يرمز لمفردة العينة ورقمها):

ح(٩): "اختارت القيادة السياسية هذا الموقع بالذات لأنه على بعد أمتار من الطريق الإقليمي الدائري، الذي يربط بين العاصمة الجديدة وعدد كبير من محافظات شرق القاهرة".

ح(١٨): "الموقع متميز استثماريًا وقريب من قناة السويس ذات الأهمية

الجيوسياسية العالمية، فضلًا عن أن هذا الموقع يتمتع بطقس معتدل طوال العام".

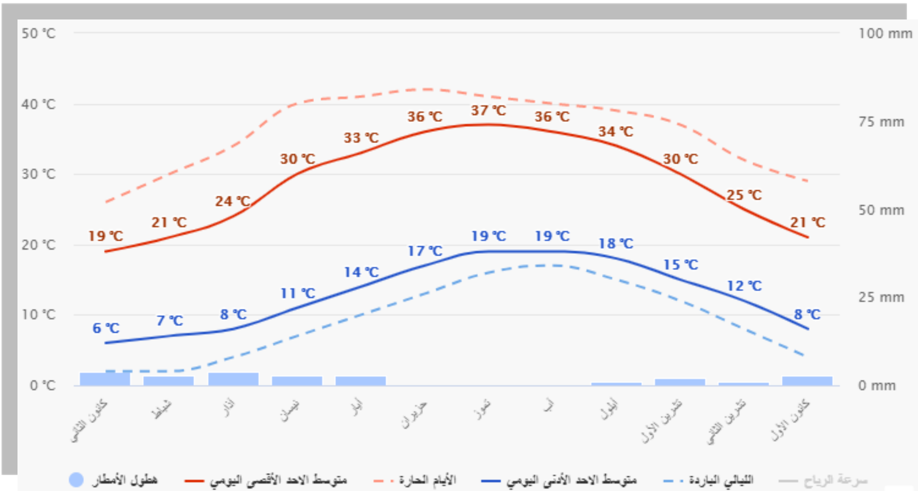

شكل رقم (٤): يبين متوسط درجات الحرارة وهطول الأمطار وسرعة الرياح بالعاصمة الجديدة، ٢٠٢١.

المصدر: (https://weather.com,2021).

ح(٤١): "الدولة المصرية تستثمر في ملكيتها العامة من أراضٍ صحراوية شاسعة، دون ضغط على الموازنة".

ح(٥٣): "موقع العاصمة الجديدة يعد ممرًا للتنمية المستدامة في مصر، وتربطها شبكة طرق بجميع محافظات الدولة".

ح(٥٧): "الموقع مؤهل إيكولوجيًا وبيئيًا لكي يكون بديلًا استثنائيًا للعاصمة القديمة، بسبب طبيعة الأراضي المستصلحة، والبيئة المعتدلة، مع سهولة الامتداد العمراني الأفقي دون مشكلات ديموغرافية".

ح(٦٣): "موقع العاصمة الجديدة من أقل المواقع الجغرافية في مصر تأثيرًا على المجتمعات المحيطة بشكل سلبي في الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية كافة ".

ب) نسب استعمالات الأنشطة الحكومية والسياسية بالعاصمة الجديدة (المساحات المقررة):

أشارت عينة الدراسة إلى أن تنفيذ العاصمة الجديدة سيمر بثلاث مراحل:

١. تنفيذ المباني الحكومية والسياسية والدبلوماسية على مساحة (٤٥) ألف فدان تبدأ من ٢٠١٥ وتنتهي ٢٠٢١.

٢. تنفيذ المباني السكنية والترفيهية على مساحة (٥٠) ألف فدان تبدأ ٢٠١٥ وتنتهي ٢٠٢٥.

٣. تنفيذ مباني الشركات العقارية الخاصة على مساحة (٩٠) ألف فدان، وتتضمن جميع الخدمات والتوجهات التجارية والاقتصادية والصناعية، وتبدأ من ٢٠١٥ وتنتهي ٢٠٣٠. وقد أسندت الدولة هذا المشروع العملاق لشركة مساهمة مصرية تجمع بين "جهاز مشروعات القوات المسلحة" و"جهاز مشروعات الخدمة الوطنية" و"هيئة المجتمعات العمرانية" بنسبة تملك تصل إلى (٩٨٪) من أراضي العاصمة الجديدة. ويعد (الحي الحكومي بالعاصمة) من أبرز الأحياء أهميةً، حيث يتكون من (١٥٠) مبنى وزاريًا وبرلمانيًا ودبلوماسيًا، بالإضافة إلى إقامة مطار دولي على مساحة (٢٢) فدانًا شرق العاصمة الجديدة، تحت إشراف القوات المسلحة وهيئتها الهندسية، فضلًا عن إنشاء عدد من القاعات الخاصة بالمؤتمرات الدولية – قاعات بتكنولوجيا ذكية - على مساحة (٢٠) فدانًا ملحقة بالحي الحكومي.

كما تضيف بعض مفردات العينة أن أبرز المقرات السياسية والإدارية والحكومية التي سيتم نقلها من العاصمة القديمة خلال المرحلتين الأولى والثانية إلى العاصمة الإدارية الجديدة، تتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٣): يبين أبرز مقرات الحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة

المقرات "الرئاسية والوزارات"	مقرات "الهيئات الدولية"	مقرات "الأجهزة الحكومية"	مقرات "السلطات القضائية"	مقرات "الهيئات والمؤسسات المصرية"
مقرات رئاسة الدولة المصرية مجلس الوزراء وزارة الدفاع وزارة الدولة للإنتاج الحربي وزارة البترول والثروة المعدنية	السفارات والقنصليات	الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء	المحكمة الدستورية العليا	الهيئة العامة لقصور الثقافة الهيئة العامة للخدمات الحكومية الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الهيئة القومية للأنفاق الهيئة العامة للنظافة والتجميل
وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة وزارة الخارجية وزارة البيئة وزارة الاتصالات وزارة التربية والتعليم	الهيئات والمنظمات العربية	الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات الجهاز القومي للتنسيق الحضاري	محكمة النقض	الهيئة العامة للتخطيط العمراني الهيئة العامة للخدمات البيطرية الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد هيئة الاوقاف المصرية الهيئة العامة للتأمين الصحي
وزارة القوى العاملة والهجرة وزارة العدل وزارة التنمية المحلية وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية وزارة الأوقاف	الهيئات والمنظمات الأفريقية	الجهاز التنفيذي لمشروعات تعمير القاهرة الكبرى	النيابة الإدارية	هيئة صندوق التنمية الثقافية الهيئة العامة للمركز الثقافي القومي الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية الهيئة العامة للاستعلامات الهيئة العامة لتعليم الكبار
وزارة الداخلية وزارة الصناعة والتجارة وزارة المالية وزارة الطيران المدني وزارة النقل والمواصلات	الهيئات والمنظمات الدولية	الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي	هيئة قضايا الدولة	الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية الهيئة المصرية العامة للتنمية السياحية الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية
وزارة الثقافة وزارة الصحة والسكان وزارة الموارد المائية والري وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وزارة الاستثمار والتعاون الدولي		الجهاز التنظيمي لمياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك	هيئة الرقابة الإدارية	هيئة الرقابة الدوائية الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية الهيئة العامة للتنمية الصناعية هيئة الطاقة الذرية
وزارة السياحة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وزارة التعليم العالي وزارة التموين والتجارة الداخلية وزارة البحث العلمي		جهاز حماية المنافسة	مجلس الدولة	هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة الهيئة القومية لسكك حديد مصر هيئة الطرق والكباري والنقل البرى هيئة النقل النهري دار الإفتاء المصرية
وزارة الشباب والرياضة وزارة التضامن الاجتماعي وزارة الآثار		جهاز حماية المستهلك		المجلس القومي للسكان المجلس القومي للأمومة والطفولة المجلس القومي للمرأة

المصدر: (إعداد الباحث، ٢٠٢١).

وتتفق نتائج المحور الأول مع "نظرية أقطاب النمو" والتي طورها كلٌ من (بيروكس، وهيرشمان) حيث أشارا إلى أنه عند اختيار موقع عواصم الدول، فإنه يجب مراعاة توسيع المراكز الحضرية والاستثمار المتدفق من قطب النمو أو مركز النمو إلى المناطق النائية، القريبة من العاصمة القديمة، وهي المناطق خارج المناطق الحضرية عبر التكتل الحضري، وبناء المؤسسات الحكومية والرقابية، كما أشار (نيلسون) إلى تأثير الاستقطاب كعملية، وسعت المراكز الحضرية وغذت التنمية في المناطق النائية، حيث إن مركز النمو يمكن أن يحفز نمو المناطق المرتبطة بها عن طريق تحفيز أفعالهم ودفع التنمية الإقليمية في نهاية المطاف(Ting Zhang, 2008, p.91).

المحور الثاني- أهداف إنشاء عاصمة جديدة لمصر (كبديل سياسي للعاصمة القديمة):

كشفت استجابات عينة الدراسة عن مجموعة من النقاط المهمة حول أهداف إنشاء العاصمة الجديدة، كالتالي:

أ) الأهداف العامة (العاصمة الإدارية رئة جديدة للقاهرة الكبرى):

أشارت غالبية مفردات العينة أن مصر تمر بنقلة كبيرة في بناء وتحديث مقراتها الحكومية والسياسية، وأن من أهم آليات هذا التحديث بناء العاصمة الإدارية الجديدة، والتي سيبلغ مجتمعها الحضري ما يصل إلى (٤٠ مليون) فرد عند اكتماله في عام ٢٠٥٠. حيث تتشكل العاصمة عبر ثلاث مراحل، ومن المقرر أن تتكلف المرحلة الأولى نحو (٦٠) مليار دولار عند اكتمالها في عام ٢٠٣٠. وذلك في ضوء سعي الدولة المصرية لتحقيق ما يعرف "بالعاصمة الخضراء المستدامة" والتي يزداد فيها نصيب الفرد من المسطحات الخضراء إلى ٢/١٥ للفرد الواحد، والوصول إلى الاستدامة في الطاقة، وإعادة تدوير المخلفات بنسبة (٧٥٪). كذلك لتحقيق ما يعرف "بعاصمة الأعمال والسياسة" كبديل إداري وسياسي للقاهرة التي تأن بالعديد من المشكلات الحضرية.

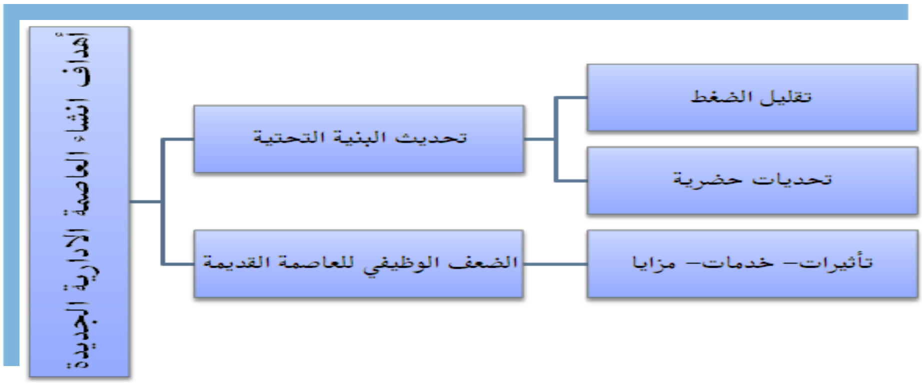

شكل رقم (٥): يبين أسباب نقل العاصمة إلى وجهة جديدة

المصدر: إعداد الباحث، ٢٠٢١.

- وقد عبرت بعض مفردات العينة عن الهدف العام من إنشاء العاصمة الإدارية بالتالي:

ح(٢٠): "لقد واجهتنا العديد من التحديات مع هذا المشروع العملاق، ولكننا مصرون على تحقيق كامل أهدافه ومراحله والتي تبدأ بجوهر المدينة الجديدة وتركز على الاحتياجات الأساسية لتشغيلها، وتطوير نحو (٤٠) ألف فدان، بما في ذلك منطقة وسط المدينة (المبنية على طول النهر الأخضر)، والمنطقة التجارية، والحي الحكومي".

ب) الأهداف الأمنية (رأس المال الأمني والدفاعي للدولة المصرية):

أشارت غالبية مفردات العينة بأن الحجة في نقل العاصمة القديمة إلى العاصمة الجديدة - كأداة لبناء الدولة المصرية وتحديث أجهزتها الأمنية والدفاعية - له تأثير مباشر على الأمن القومي المصري، إلى الحد الذي يؤثر فيه على هيكل المؤسسات الأمنية ونسيجها، وتوازن القوى الدفاعية داخل الدولة، وتحديث البنية التحتية للمؤسسات العسكرية، في ظل مواجهة أي تهديد خارجي (عسكري) محتمل ضد الدولة (تهديدات خارجية)، أو ضد النظام الحاكم (تهديدات داخلية). عبر تصنيف الاستراتيجيات الحكومية ورسم خرائط

المباني الأمنية مع إعادة الاستخدام المخطط له، وتقييم إعادة الاستخدام الدفاعي، بهدف تعزيز قوة الأداء النظامي، والسيطرة على مقاليد الحكم والموارد، وتوفير أمن النظام لأداء مهامه بفعالية.

جدول رقم (٤): مركز القيادة الاستراتيجية والأمنية (الأوكتاجون) للدولة المصرية بالعاصمة الجديدة

وصف المشروع	
المساحة الكلية	189,000 م²
مساحة المباني	450,000 م²

المدة الزمنية ونسب الإنجاز

تاريخ استلام الموقع وبدء التنفيذ	اول مايو 2016
مدة تنفيذ المشروع الكلية	24 شهر
المدة المنقضية من المشروع طبقاً للمدة الأساسية	3.28% = 24 يوم / 730 يوم
تاريخ انتهاء المشروع طبقاً للمدة الأساسية	اول مايو 2018
نسبة الأعمال المنجزة فعليا لإجمالي قيمة أعمال الحفر	21% = 135000م² / 635000 م²

المصدر: من واقع سجلات الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، ٢٠٢١.

- وقد عبرت بعض مفردات العينة عن الأهداف الأمنية لإنشاء العاصمة الجديدة، من خلال التالي:

ح(١٢): "سيتم إنشاء بعض المؤسسات الأمنية والدفاعية على مساحة (٣٥٠) فدانًا".

ح(١٨): "تعمل نحو (١٤) شركة وطنية في إنشاء المؤسسات الأمنية تحت إشراف الهيئة الهندسية للجيش".

ح(٣٣): "سيتم نقل وزارة الإنتاج الحربي في نهاية ٢٠٢١، وسيشمل مركز القيادة الاستراتيجي (يعرف باسم الأوكتاجون) في العاصمة: جميع مقرات الجيش، والأجهزة الاستخباراتية والأمنية".

ح(٤١): "تتم عمليات رفع البنية التحتية للعاصمة وفي أولوياتنا تعزيز شبكة الأمن السيبراني والرقمنة، والمعلوماتية الأمنية، وبرامج التدريب الأمني للعاملين بأجهزة العاصمة الأمنية، وتحديث النظم الإلكترونية الأمنية، وتأمين المباني، واستحداث المنظومة المرورية، وإنشاء أكبر تحكم أمني بالعاصمة يضم ما يقارب الـ (٥٠٠٠) كاميرا وغرف مراقبة".

ج) الأهداف السياسية (تحديث الأجهزة والمؤسسات السياسية والحكومية):

كشفت نتائج الدراسة اتفاق غالبية مفردات العينة على أهمية نقل مجلس النواب المصري والقصر الرئاسي إلى مقرهما الجديد بالعاصمة الإدارية، ونقل المباني الحكومية والدبلوماسية الأخرى، بحكم دورها السياسي-الإداري، عبر تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: المباني الإدارية والسياسية والرمزية، والمباني ذات الوظيفة التنظيمية والتي تحوي السلطة السياسية، والمباني التي تحوي الدوائر الحكومية والحقائب الوزارية، والتي يتم فيها جمع المعلومات واتخاذ القرارات السياسية. والاتجاه نحو تصميم هياكل سياسية جديدة، مثل مرافق البحث السياسي، ومراكز لصنع القرار، ومراكز معالجة المعلومات السياسية وإدارتها، ومباني للممثلين الأجانب والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات. وإنشاء بعض مقرات الأحزاب السياسية المصرية الكبرى في العاصمة الجديدة.

شكل رقم (٦): يبين المقرات السياسية والدبلوماسية والحكومية بالعاصمة الإدارية الجديدة

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، ٢٠٢١.

- وترى بعض مفردات العينة أيضًا، أن من أبرز التوجهات السياسية للعاصمة الجديدة، ما يلي:

ح(٥٣): "تصميم مجلس النواب كأحد أبرز المباني السياسية بالحي الحكومي، والذي سيتم إدارته بأحدث الأجهزة المتطورة في نقل الجلسات، وتحديث آليات التصويت الداخلي، وتجديد اللائحة الداخلية ورقمنتها".

ح(٥٦): "ستبلغ مساحة البرلمان المصري بالعاصمة ما يقارب الـ (١٨) فدانًا، أي نحو (٦٨) ألف متر، من المساحة الكلية المقررة للحي الحكومي والتي ستبلغ مساحتها ما يقارب (١٢٠٠) فدان. مع بدء تنفيذ بعض من المقرات الوزارية التي ستكون على مساحة (١٣٢) فدانًا، وسيضم ما يقارب (٣٠) مبني. بالإضافة إلى تصميم مبنى لمجلس الوزراء على غرار عالمي، وسيكون مكون من ثلاثة طوابق، على مساحة تبلغ الـ (٨٠) ألف متر مربع".

ح(٦١): "مقر رئاسة الجمهورية سيقام بتصميم فرعوني تحيطه المجسمات الهرمية، وستبلغ مساحته (٢) مليون متر، وتكلفته ما يراوح المليار جنيه، ويحوي مقرًا للسكن الرئاسي بمساحة (٤٩) ألف متر مربع، وقاعات استقبال رسمية، وقاعات مؤتمرات".

د) الأهداف الاقتصادية والاستثمارية للعاصمة (رأسمال اقتصادي مستدام):

كشفت نتائج الدراسة إلى اتفاق غالبية أعضاء العينة حول الأهمية الاقتصادية لإنشاء عاصمة جديدة لمصر، في ظل الانتقال البطيء للسكان من وادي النيل والذي يشكل (٣,٦٪) من إجمالي مساحة مصر، إلى الصحراء والتي تغطي المساحة المتبقية، حيث أدى حرمان الريف في الشمال والجنوب من الاستثمارات والخدمات إلى تفاقم المشاكل في القاهرة والهجرة العشوائية إليها، وتبعًا لذلك، فإن بناء عاصمة إدارية جديدة بالقرب من القاهرة على مسافة (٤٥) كيلومترًا، سيجذب المزيد من الناس للخروج من القاهرة المكتظة، وسيخلق مشروعات كبرى في "الزراعة والنقل والكهرباء والبنية التحتية بشكل عام". ومن ثم، سيؤدي هذا بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض إلى مستوى غير مقبول. وتبعًا لذلك، تم إعداد خريطة استثمارية للعاصمة وسيتم تحديثها فور تقديم فرص استثمارية جديدة، وإتاحة الفرص أمام إنشاء منتجعات سياحية وترفيهية، وتنشيط قطاع البناء والتشييد الذي يعد المحرك الرئيس لتنمية الاقتصاد المصري في الوقت الراهن.

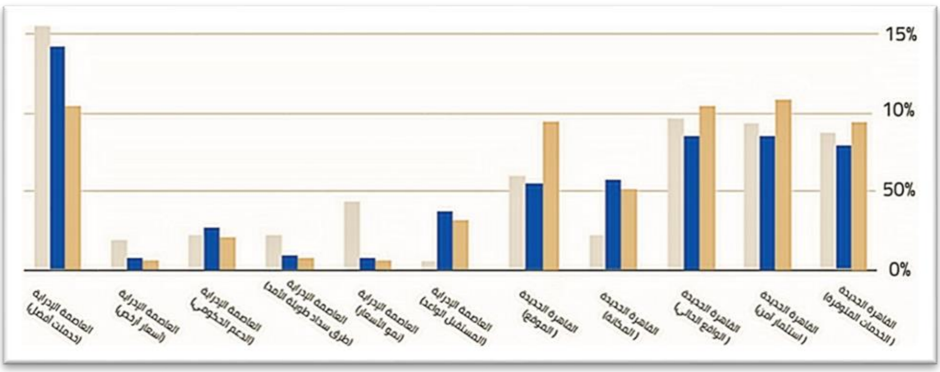

شكل رقم (٧): يوضح تقدم العاصمة الإدارية من الناحية الاستثمارية والخدمات بمقارنتها مع القاهرة الجديدة ٢٠٢١.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، ٢٠٢١.

- وعبرت بعض مفردات العينة حول **الأهمية الاقتصادية** لمشروع العاصمة الإدارية، بالتالي:

ح (٤): "ستضم العاصمة الجديدة حيًا للمال والأعمال، وسيتكون من (٢٢) برجًا إداريًا وتجاريًا، وبرجًا أيقونيًا يبلغ ارتفاعه (٣٤٦) مترًا، بحجم استثمارات تصل إلى (٣) مليارات دولار، ومركزًا دوليًا لنشر الوعي الاقتصادي والاستثماري".

ح(١٦): "ستضم العاصمة نخبة من البنوك العالمية، والعديد من الشركات الاستثمارية الدولية، ومقرًا جديدًا للبورصة المصرية".

- في حين واجه مشروع العاصمة الجديدة **"انتقادات حادة"** من بعض أعضاء العينة حول مردوده الاقتصادي، جاء كالتالي:

ح(٣٦): "دور الحكومة ليس إقامة مشاريع جديدة فحسب، بل تجديد وتطوير القائمة العملاقة للمشاريع المهملة، مثل صناعة النسيج وكذلك إحلال وتجديد البنية التحتية للعاصمة القديمة ومدن المحافظات".

ح(٤٨): "العاصمة الإدارية ستكون مهمة مكلفة على الاقتصاد المصري، حيث سيؤدي إنشاء المرافق في العاصمة إلى استنفاد الموارد، بالأخص إذا تم تمويلها من ميزانية الدولة".

ح(٥٤): "مشروع العاصمة لن يزيد من الناتج المحلي الإجمالي، ولن يخفض من الدين العام المحلي الذي أصبح الآن يقف عند (١,٩٣٠) تريليون جنيه مصري".

ح(٦٢): "مصر لا تحتاج إلى عاصمة إدارية جديدة، بل إلى عاصمة سياسية جديدة، تُنشأ على بعد (٧٠٠) كيلومتر من القاهرة القديمة لتوطين الناس، بدلًا من التنقل اليومي".

هـ) الأهداف الاجتماعية (تشبيك اجتماعي جديد):

كشفت نتائج الدراسة أن العاصمة الإدارية الجديدة ستصبح عاملَ جذب قويًا على المستوى الاجتماعي، في ظل الحاجة الماسة إلى استعادة التماسك الاجتماعي، وتحسين جودة الحياة الاجتماعية، ومعالجة نقص المرافق والخدمات الأساسية في العاصمة القديمة، واستيعاب الزيادة السكانية في واحدة من أكثر مدن العالم ازدحامًا، فالمنطقة المخصصة للسكن الاجتماعي بالعاصمة الجديدة ستبلغ (١٧٢) ألف فدان، أي ما يعادل حوالي (٧٠٠) كم٢، بالإضافة إلى بعض المباني الدينية مثل بناء المسجد الرئيس (الفتاح العليم) والكنيسة الرئيسة، عبر التبرعات الوطنية لدعم الجوانب القومية والدينية، ومواجهة الحوادث الإرهابية بشكل دوري ضد المسيحيين، وأيضًا التقليل من القيود القضائية لبناء الكنائس الجديدة، ويدل هذا على أن العاصمة الجديدة يتم بناؤها من نقطة الصفر لإنشاء أساس يلهم مجتمعًا أكثر تماسكًا، فمن المقرر أن تستوعب العاصمة الجديدة خمسة ملايين ساكن، وتوفير أكثر من (٢) مليون فرصة عمل دائمة، كما يشير المخطط السكنى للعاصمة إلى أنها ستستضيف أحياء مناسبة لمختلف الطبقات والمستويات، مع مراعاة جودة الحياة بها، كما ستشمل أيضًا؛ العديد من الفنادق ومراكز التسوق، ومطار ومدينة للملاهي، وبالطبع خدمات أساسية أخرى للمقيمين والزوار.

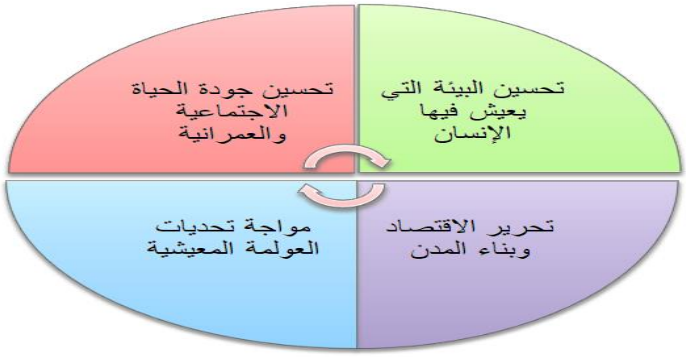

شكل رقم (٨): يوضح ركائز التنمية الاجتماعية المستدامة وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات (استراتيجية مصر للتنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠).

- كما عبرت بعض مفردات العينة عن المستهدف الاجتماعي من مشروع العاصمة الإدارية، مثال ذلك:

ح(٧): " أنشأنا أكبر مسجد وكنيسة في العالم لزيادة اللُحمة الوطنية على مساحة (١٢٥) فدانًا، بالإضافة إلى ثلاث جامعات دولية وملاعب عالمية".

ح(١٩): "ستوفر العاصمة بيئة معيشية حديثة، جيدة التصميم، لنشر صورة أكثر جاذبية عن المجتمع المصري، والسعي نحو تحقيق الاندماج الاجتماعي، وبناء الأمة باعتبارها ذات أهمية وأولوية قصوى".

ح(٤٢): "ستظهر العاصمة اختلافات في التنوع الاجتماعي بين الطبقات".

ح(٤٩): "تهدف العاصمة إلى جذب السكان من جميع أنحاء القطر المصري، وتطوير منطقة صحراوية جديدة، سعيًا لإعادة توزيع السكان، كما تعمل على جذب الطلاب الدوليين من خلال استضافة الفروع المحلية للجامعات العالمية".

ح(٦٢): "إن الدافع الأساسي وراء إنشاء العاصمة هو التوسع السريع للقاهرة الكبرى، والتخفيف من مشاكلها على أفراد المجتمع، مثل مشاكل المرور إلى جانب المشاكل الاجتماعية، التي تنتج عن سدس سكان مصر، الذين يعيشون في العاصمة القديمة، حيث تسبب هذا الاكتظاظ في ظهور الأحياء الفقيرة في القاهرة الكبرى، جنبًا إلى جنب مع زيادة معدل الجريمة، والمزيد من الأطفال المشردين".

ز) الأهداف العمرانية والبيئية (عاصمة ذات بيئة ذكية):

كشفت عينة الدراسة أن هناك عدة أهداف بيئية وعمرانية لإنشاء العاصمة الجديدة، في ظل ما تواجهه القاهرة الكبرى من مشاكل تعطل تطورها وتقدمها الحضاري، وانتشار البيئات العشوائية فيها، وارتفاع نسب التلوث البيئي بمعدلات غير مسبوقة، وازدياد نسب التزاحم والتكدس المروري، والذي يتسبب في خسائر

تصل إلى (٤) مليارات جنيه سنويًا نتيجة الفقد في الوقود والطاقة، فضلًا عن الآثار الصحية الناتجة عن كل هذه الملوثات. لذا جاءت فكرة إنشاء العديد من المدن المصرية الجديدة وعلى رأسهم العاصمة الجديدة، لتلبي جميع الاحتياجات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. فالعاصمة تدخل ضمن مدن الجيل الرابع، والتي يراعى في تصميمها أن تكون مدينة مستدامة وذكية وخضراء، حيث يبنى طرازها المعماري على أسس فائقة، ذات بنية تحتية تقوم في تشغيلها على الطاقة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، وعلى رفع تنافسية مصر مع الدول الأخرى بنسبة (٨٠٪) لجذب الاستثمارات، وتشبيكها مع المراكز الإنتاجية العالمية.

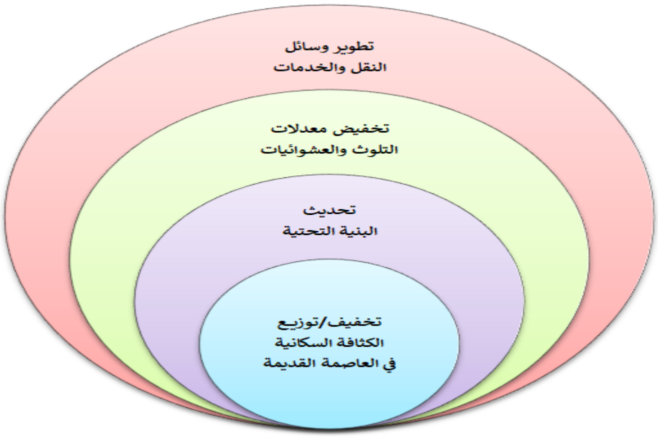

شكل رقم (٩): يوضح أبرز الأهداف البيئية والعمرانية من إنشاء العاصمة الجديدة

المصدر: إعداد الباحث، ٢٠٢١.

كما أضافت بعض مفردات العينة عددًا من الأهداف الأخرى، فعلى سبيل المثال:

ح(٢): "سيتم الاعتماد على النموذج الدائري في العاصمة الجديدة لمعالجة مياه الصرف –(٢٦٠) ألف متر مكعب في اليوم الواحد- وتدوير المخلفات الصلبة، واستزراع نصف مليون شجرة".

ح(٦): "سيتم رفع كفاءة الطاقة النظيفة المعتمدة على الطاقة الشمسية في (٩٠٪) من مباني العاصمة، وتصميم النهر الأخضر الذي سيحيط بالعاصمة من جميع جوانبها كحزام مائي بديع".

ح(٣٣): "سيتم تخصيص شبكة ممرات للمشاة والدراجات الرياضية بنسبة (٤٤٪) من شوارع العاصمة، كما ستعتمد العاصمة على شبكة ذكية للنقل والمواصلات البرية والجوية".

ح(٤٨): "تقوم الهيئة العربية للتصنيع بالتعاون مع وزارة الاتصالات وشركة (فايبر) بتصميم منظومة التشغيل الذكي للعاصمة الجديدة، بتكلفة تصل إلى (٣) مليارات جنيه".

ح(٥٤): "تهدف العاصمة إلى إنشاء مدينة رياضية أوليمبية ذات مقاييس عالمية، بتكلفة تصل إلى (٤) مليارات جنيه".

-وتتفق نتائج المحور الثاني المتعلقة بأهداف إنشاء عاصمة جديدة لمصر، كبديل قومي للعاصمة القديمة، مع نظرية "التحديث"؛ إذ تؤكد الرؤية النظرية أن الدولة التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي مزدهر، وتحديث بنيتها التحتية ومؤسساتها الاقتصادية والسياسية؛ يجب عليها اتباع عدة أمور؛ منها: زيادة الصادرات والاستثمارات المحلية، وتحديث عواصم الدول من ناحية بنيتها التحتية والسياسية، كبناء السكك الحديدية الجديدة، أو الانتقال إلى تكنولوجيا الكهرباء المتطورة، وبناء المصانع الجديدة، أو بناء عاصمة بمعايير جديدة ومعاصرة، فتحقيق كل هذه التغيرات يعطي انطباعًا حقيقيًا بأن الدولة ونظامها الحاكم في طريقه إلى "التحديث المكاني والاقتصادي"، لذا فمن المهم ألا تقتصر عمليات التحديث على أقلية، خاصةً النخبة في المدن الكبرى، بل يجب أن يشمل هذا التحديث الجزء الأكبر من السكان، وأن يراعي تكلفة المعيشة، بالنسبة للطبقات الفقيرة والبروليتاريا، ويحميهم من الاستغلال الاجتماعي والديموغرافي، في العواصم أو الأبنية الجديدة (Richard Graham, 2010, PP.37-41).

المحور الثالث- مقومات نجاح العاصمة الإدارية الجديدة كعاصمة قومية لمصر وآليات تميزها:

تمحورت استجابات عينة الدراسة حول أبرز مقومات نجاح العاصمة الإدارية الجديدة في أداء مهمتها السياسية والقومية، من خلال النقاط الآتية:

أ) العاصمة الجديدة ووظيفتها السياسية المستقبلية (نجاح أم فشل):

أجابت عينة الدراسة عن التساؤل التالي – والذي يشغل مجموعًا كبيرًا من المصريين والمختصين- حول: هل ستنجح العاصمة الجديدة في القيام بوظيفتها السياسية كعاصمة قومية لمصر؟ أم أنها ستفشل كسابقاتها من المحاولات التاريخية لنقل العاصمة إلى وجهة جديدة؟ وما أسباب ذلك؟ ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥): يوضح تقييم عينة الدراسة لتجربة نقل العاصمة (ن=٦٣).

التقييم	نجاح	فشل	أخرى تذكر	المجموع
العدد	٤٣	١٦	٤	٦٣
النسبة	٦٨.٢%	٢٥.٥%	٦.٣%	١٠٠%

أشار (٦٨,٢٪) من مفردات العينة إلى أن العاصمة الإدارية الجديدة سوف تنجح في أداء مهامها السياسية والإدارية المستقبلية، في ظل توجه الدولة إلى تحديث بنيتها السياسية والحكومية، كما أنها ستجمع بين تاريخ مصر الحضاري وبين ضرورات الحداثة العالمية، في ضوء العمل الحقيقي الذي تقوم به الأجهزة المعنية نحو بناء أهم مدينة ذكية في منطقة الشرق الأوسط، بتكلفة تصل إلى (٥٠) مليار دولار، والتي من المتوقع أنها ستنافس مثيلتها من المدن الذكية، مثل مدينة دبي بمنطقة الخليج العربي، كما تؤكد العينة إلى أن العاصمة

المصرية الجديدة ستكون عاصمة قومية للجميع، بمختلف الطبقات والشرائح، وليست مدينة للأثرياء فقط، كما يشاع عنها من قبل المشككين، بالإضافة إلى أنها ستكون محط أنظار كبار مستثمري العالم في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية، كما أضافت بعض مفردات العينة أيضًا ما يلي:

ح(١٣): "إن عمليات نقل عواصم الدول طبيعية وتطورية وليست بدعة، ولكنها ضرورية لتحديث بناء الدولة وأجهزتها".

ح(١٨): "لا نستهدف استبدال العاصمة القديمة بشكل كامل، وإنما نسعى إلى تطوير شرق القاهرة الكبرى، بموقع متميز قريب من قناة السويس ومحاور التنمية المجاورة".

ح(٢٣): "العاصمة الجديدة فوائدها السياسية عظيمة على المجتمع المصري، فهي تُبنى في صحراء جرداء، لتتحول إلى قطعة حضارية نفخر بها جميعًا، وستمثل قبلة الاستثمار الدولي في قارة أفريقيا".

ح(٥٠): "مشروع العاصمة صمم بعناية فائقة، ولا ينطوي على أية مشكلات قد تظهر في المستقبل، سواء على مستوى بنيته التحتية أو على مستوى وظيفته السياسية، وهو أفضل بديل للقاهرة الكبرى وما تعانيه من مشكلات خدمية".

بينما قلل (٢٥,٥٪) من أعضاء العينة من أهمية بناء عاصمة جديدة لمصر في الوقت الراهن، وأكدوا أنها مجرد محاولة جديدة لنقل العاصمة، وسوف تتمخض هذه المحاولة بالفشل، تبعًا لقراءات الواقع، وتأخر نقل الوزارات والمؤسسات، وصعوبة استكمال الأبنية في موعدها، وعجز ميزانية بناء العاصمة خمسة أضعاف عما هو مخطط له، والتركيز على بناء عاصمة فاخرة دون النظر إلى الكفاءة والجودة والمهمة السياسية والاجتماعية المنشودة منها، وسعى عدد كبير من المستثمرين لسحب العاصمة لصالح فئة الأثرياء فقط، كما لا توجد ضمانة حقيقية تمنع التوسع والبناء العشوائي في العاصمة؛ إذ تسيطر عليها

شركات عقارية ليس لها هدف سوى تحقيق الربح المادي فقط. كما أضافت بعض مفردات العينة بعض الأسباب في رفضها لمشروع العاصمة الجديدة، تتضح فيما يلي:

ح(١): "زخرفة العاصمة لن تعالج المشكلات المركبة التي يعاني منها المجتمع المصري من النواحي العمرانية أو الاجتماعية أو السياسية، فضلًا عن أن هذه الزخرفة سترفع الأسعار أمام ذوي الدخول المتوسطة والفقيرة".

ح(٣٣): "إننا بحاجة إلى إنفاق مليارات العاصمة في تطوير المصانع واستصلاح الأراضي الزراعية، وإقامة المشاريع التحويلية".

ح(٣٨): "من الخطأ هجر العاصمة المصرية التاريخية، بكل ما تنطوي عليه من تاريخ وماضٍ وحضارة تذكرنا بقيمنا المصرية، واستبدالها بمدينة جديدة ستعمل على تغريب المواطن المصري عن قيم مجتمعه وتاريخ أجداده".

ح(٥٣): "للأسف، توجد تجاوزات مالية كثيرة من قبل الشركات المنفذة للعاصمة، مما يعني إهدارًا أكبر للمال العام، فضلًا عن أن بناء العاصمة قلل من ميزانية قرى ومدن المحافظات ونفقاتها على تطوير بنيتها التحتية، خلال السنوات الخمس الفائتة، كما أن التسارع الكبير في بناء الوحدات السكنية يعد هدرًا للمال العام في ظل وجود أكثر من مليون وحدة سكنية شاغرة بالفعل في غالبية المدن الجديدة، لعدم اكتمال بنيتها التحية، وعدم توفير الخدمات الأساسية فيها".

ح(٥٨): "إن القيادة السياسية اتخذت قرارًا فرديًا ببناء عاصمة جديدة لمصر، دون استشارة المختصين والخبراء، حول أهميتها المستقبلية، أو ضوابط اختيار موقعها الجغرافي، وكان من الأفضل عرض هذا الموضوع على استفتاء عام على الشعب المصري أو برلمانه المنتخب، وكان الأولى في هذه المرحلة الصعبة علاج بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري، وفي مقدمتها التعليم، وتعثر الإصلاح الاقتصادي، وازدياد نسب الفقر بين الناس بشكل غير مسبوق".

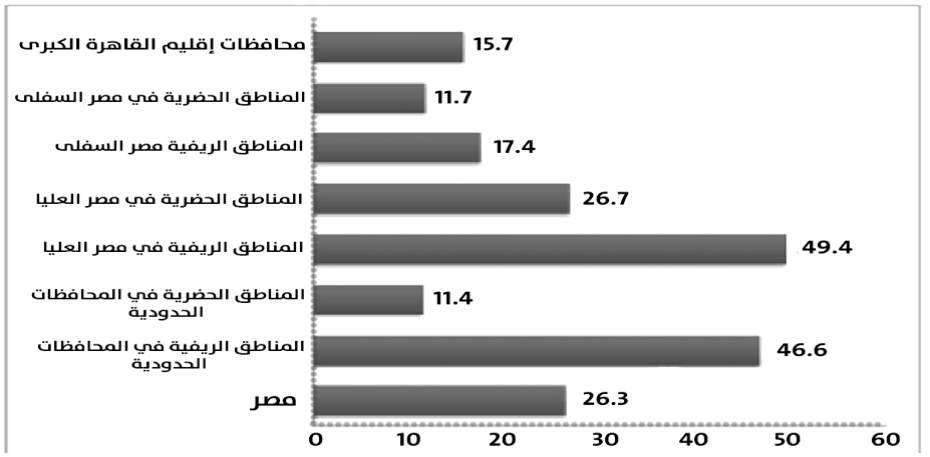

شكل رقم (١٠): نسب الفقر في مناطق مختلفة من الدولة المصرية، ٢٠٢١.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١.

فيما قيّم (٦,٣٪) من مفردات العينة تحت بند (أخرى تذكر) تجربة نقل العاصمة بين النجاح أو الفشل، بشكل مختلف يتضح فيما يلي:

ح(٨): "هناك خلاف كبير بين المختصين حول الأهمية القومية للعاصمة الجديدة، لكن إذا ما نظرنا للغة الأرقام بشكل منصف، فإننا نجد أن العاصمة ستوفر ما يقارب (٤٠) مليار جنيه – وسيوقف نزيف الهدر لعام ٢٠٥٠ إلى (٢) ترليون جنيه- للدولة، تُفقد بشكل دوري بسبب ضعف الخدمات في القاهرة، كما أننا لا بد أن نراعي أهمية التوسع الأفقي حول القاهرة الكبرى بشكل مخطط، في ظل توقع ازدياد سكان مصر للضعف خلال الثلاثين عامًا المقبلة".

ح(٢٧): "يلقى نقل العاصمة لمكان جديد ترحيبًا دوليًا، من قبل سياسيين ووزراء وسفراء ودبلوماسيين دوليين وخبراء ماليين، وبعض ممثلي الدول الكبرى، مثل فرنسا وألمانيا وأمريكا والصين وممثل الاتحاد الأوربي لشئون الشرق الأوسط".

ح(٣٦): "ستحقق عاصمة مصر الجديدة نقلة نوعية في الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، خدمات ذكية وتحول رقمي".

ح(٥٩): "لن تخلق العاصمة الإدارية وظائف جديدة للمواطنين، وإنما تحريكًا أفقيًا للموظفين فقط، مما يعني هدر مليارات الدولارات دون تحقيق عائد اقتصادي واضح، خصوصًا في مجال القضاء على نسب البطالة المرتفعة بين الشباب المصري".

ب) عناصر التميز السياسي والإداري للعاصمة الجديدة (تخطي مشكلات العاصمة القديمة وبيروقراطيتها):

تعالج العاصمة الإدارية الجديدة - من وجهة نظر غالبية عينة الدراسة- العديد من المشكلات البيروقراطية التي تعاني منها العاصمة القديمة في إدارة منظومتها الإدارية والسياسية، حيث إنها تتميز بالعناصر الآتية في بناء أجهزتها:

- عولمة النظام الحاكم، وتحديث بنيته الإدارية والتنفيذية.
- العاصمة الجديدة مدينة حكومية (تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية).
- تدار العاصمة الإدارية الجديدة بمنظومة الإدارة الرشيدة لأجهزتها الحكومية.
- تعمل نظم الحوكمة في العاصمة الجديدة بتكنولوجيا التحول الرقمي.
- تُحقق العاصمة الجديدة مبدأ التوزيع اللامركزي للهيئات الحكومية والإدارية.
- تتميز العاصمة الجديدة بقربها من العاصمة القديمة، مما يعني عدم انفصالها كليًا عن حضارة مصر التاريخية.
- الانتقال للعاصمة الجديدة سيعطي الفرصة لتحويل العاصمة القديمة لعاصمة تراثية ومقصد ثقافي وسياحي.
- نقل مقرات الوزارات والمؤسسات السياسية والتنفيذية إلى العاصمة الجديدة سيخفف احتقان القاهرة خدميًا وبيئيًا.
- العاصمة الجديدة ستحقق تقاربًا مصريًا إفريقيًا بسبب إنشاء مقرات لـــ (٥٥)

سفارة إفريقية على نفقة مصر.

- تحقق العاصمة الجديدة مبدأ الدبلوماسية الشعبية مع دول العالم من خلال التقارب الاقتصادي والثقافي.
- تحقق العاصمة الجديدة علاقات دبلوماسية مع كبرى الشركات الأجنبية، عبر ما يعرف بمشروعات الأبراج الدولية في العاصمة (إنشاء ٢٠ برجًا بطول ٣٥٠ مترًا، بقيمة تقدر بـ ٥ مليارات دولار، أبراج ذكية بتكنولوجيا فائقة).
- ستحقق العاصمة الجديدة مبدأ الأمن الذكي، والدفاع بتكنولوجيا عسكرية متطورة، وامتلاك نظام دفاعي تقني.

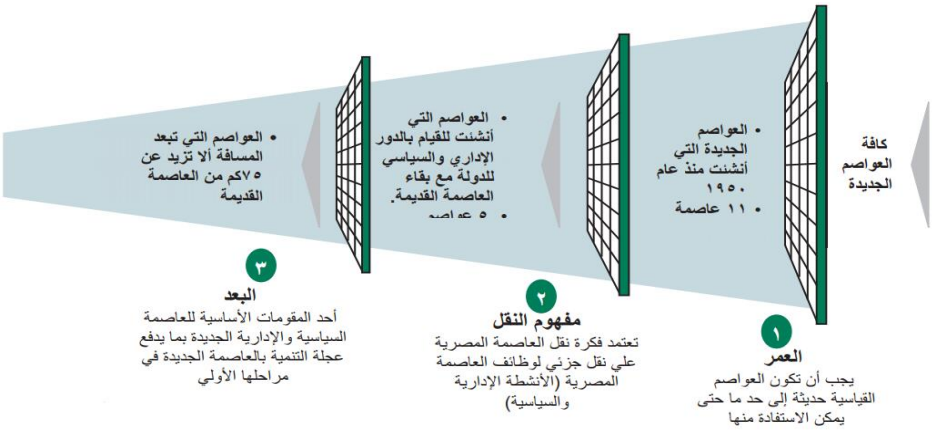

شكل رقم (١١): يبين مقومات اختيار عواصم الدول من منظور إداري وسياسي

المصدر: (أحمد نصر، ص ٥٠، ٢٠١٤).

كما أضافت بعض مفردات العينة عددًا من عناصر ومقومات تميز العاصمة الجديدة سياسيًا وإداريًا، تتضح فيما يلي:

ح(٣): "في ظل مقومات التحول الرقمي التي ستقوم عليها العاصمة الجديدة، أصبح انتقال المواطنين للوزارات والهيئات لتلقي الخدمات، أمرًا من

الماضي؛ لذا فنقل العاصمة لمكان جديد سيحل مشكلات التزاحم في العاصمة القديمة، ولن يصدر مشكلات مستقبلية".

ح(٤٤): "سيتم تأهيل العاملين بالعاصمة القديمة قبل نقلهم للعاصمة الجديدة، على آليات برمجة الملفات بشكل إلكتروني، واستراتيجيات التنمية الإدارية، والتعامل الرقمي مع طالبي الخدمات، وتنمية القدرات التنافسية بين الموظفين، وتدريبهم على وسائل التقييم المهني الذاتي، وصقلهم بخصائص المؤسسة الحكومية التي يعملون بها، مع مراعاة رؤيتها ورسالتها".

-وتتفق نتائج المحور الثالث الخاص بأبرز مقومات نجاح العاصمة الإدارية الجديدة كعاصمة قومية لمصر، مع نتائج دراسة كل من (بروك ديرينزيس، ديفيد جاريسون) تحت عنوان "مدينة العاصمة: الفرص، والعقبات، ٢٠١٧"، وكان في مقدمة هذه النتائج ما يلي: أنه لبناء عاصمة جديدة وعصرية لأي دولة فإنها يجب أن تكون نتاج بيانات تفصيلية ورؤية طويلة المدى، مع اختبار الخطط المطروحة لإقامة هذه العاصمة. كما أن العاصمة الجديدة يجب أن تشتمل على؛ معالم أثرية ومتاحف تبين تاريخ وحضارة هذه الأمة، بالإضافة إلى بيئة إيكولوجية مناسبة، مثل الطرق الواسعة، والمساحات الخضراء، وبيئة جيدة للعيش والعمل، فضلًا عن أهمية حمل العاصمة الجديدة هوية المجتمع دون تحويل أو تغريب، كما يجب أن تتضمن مجموعة من المؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات والمكتبات، بالإضافة إلى عدد من مراكز الترفيه والشركات الصغيرة، وممرات تجارية صاخبة بمزيج من الترفيه، والثقافة، والمدنية، ونظام ذكي للنقل العام، وشوارع وجسور في حالة جيدة، وخالية نسبيًا من الازدحام المروري الشديد، وطبيعة غير ملوثة، وجودة في الرعاية الصحية والوظائف، وعدد من المطاعم والمسارح، وأنظمة متطورة للصرف الصحي، وعدد من الخدمات الأساسية، مثل السلامة العامة، والعمل على خفض قيمة الإيجارات والضرائب في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. (Brooke Derenzis, David Garrison, 2017, PP.29-67).

المحور الرابع: التوجهات الاستراتيجية في مجالات (الصناعة، الزراعة، السياحة والثقافة) المستهدفة من العاصمة الإدارية الجديدة:

كشفت استجابات عينة الدراسة عن أبرز التوجهات الاستراتيجية للدولة المصرية في مجالات: الصناعة، الزراعة، السياحة، والثقافة والإعلام، المستهدفة من العاصمة الإدارية الجديدة، نعرضها من خلال النقاط الآتية:

أ) الصناعة (التحول إلى الصناعات الاستراتيجية والتقنية والعسكرية):

أشارت غالبية عينة الدراسة إلى أن العاصمة الجديدة ستشهد طفرة صناعية وتقنية ذكية من خلال إنشاء عدد من المراكز الصناعية عالية الجودة، يأتي على رأسها "مركز الإبداع الصناعي" وهو من الجيل الرابع في تطور الصناعات العالمية، كما يراعي المصممون للمنطقة الصناعية بالعاصمة الجديدة التركيز على تقنيات التحول الصناعي الذكي وتطبيقاته العملية بالمصانع الجديدة، وبمنافسة المنتج الصناعي عالميًا، وتبنى آليات الرقمنة والتحول الصناعي الرقمي، ودعم سبل الابتكار الصناعي ومواكبة المعرفة التكنولوجية الدولية. كما سيتم تشييد مصانع تنتج الإلكترونيات المتطورة التي تحتاج إليها الصناعات الأخرى، وتصنيع الهواتف والحواسيب الرقمية، عبر بروتوكول تعاون بين وزارتي التجارة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى أن المستهدف الصناعي للعاصمة الجديدة هو توطين صناعات التكنولوجيا الذكية واستخدامها في العديد من المجالات الصناعية والإنتاجية الأخرى، وعلى رأسها الصناعات العسكرية، كما سيتم إنشاء شركة صناعية لإدارة النفايات - بقوة (١٦٠٠) طن نفايات- بالعاصمة الجديدة واستغلالها لتوليد طاقة نظيفة، كذلك، إنشاء "مركز لمراقبة شبكات الطاقة" بالعاصمة بقيمة تصل إلى (٦٠) مليون دولار لتوفير الطاقة المهدرة من جميع الشبكات الجديدة.

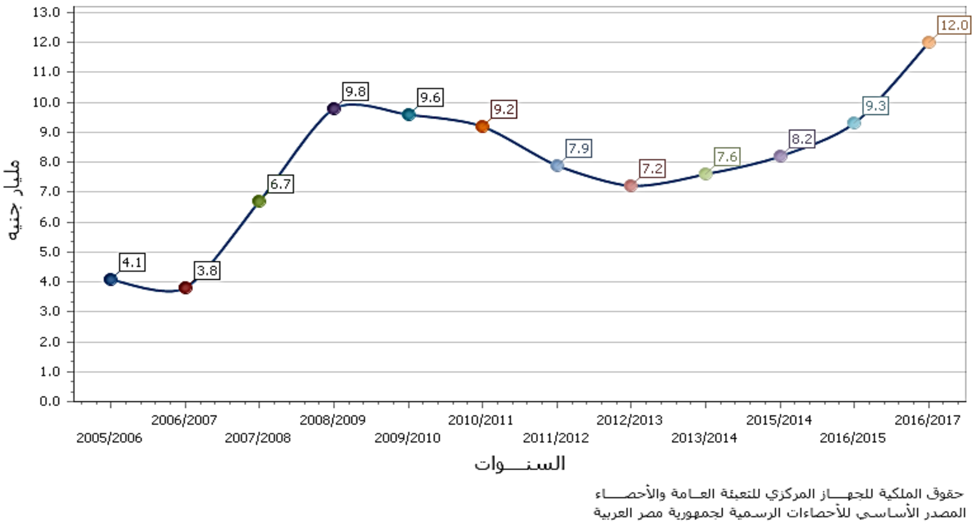

شكل رقم (١٢): يوضح قيمة مشروعات الإنتاج الصناعي-تحت التنفيذ-الخاصة بالقطاع العام المصري ومشاريع العاصمة.

كما أضافت بعض مفردات العينة، ما يلي:

ح(٢٧): "ستبنى مدينة صناعية صينية بالعاصمة الجديدة على مساحة (٥٠٠٠) آلاف متر بقيمة (٣٠) مليار دولار، وستبدأ في التشغيل بداية ٢٠٢٥".

ح(٣٥): "ستوفر العاصمة مساحات متنوعة لمصانع وزارة الإنتاج الحربي، لتوطين الصناعات العسكرية المصرية بتقنيات وبنية تحتية ذكية، وإجراء تجارب التشغيل بداية ٢٠٣٠ الخاصة بخطوط الإنتاج الحربي بقيمة تصل إلى (٢٧٠) مليار دولار".

ب) الزراعة (سياسات التنمية الزراعية المستدامة بالعاصمة الجديدة):

أشارت غالبية عينة الدراسة أن العاصمة الجديدة ستحقق نقلة نوعية في مجالات الزراعة في مصر، عبر طرح ما يراوح الـ (٥٠٠) فدان للاستثمار الزراعي في المحاصيل النقدية والاستراتيجية، في المرحلة الأولى من أصل

(٢٠) ألف فدان سيتم تسليمهم للمستثمرين في نهاية المرحلة الثالثة بالظهير الصحراوي المحيط بالعاصمة، كما ستنفذ وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عددًا من المشاريع البحثية بالعاصمة، حول آليات استخدام التقنيات الذكية الحديثة في زراعة واستصلاح الأراضي، وزيادة الإنتاج وتحسين جودته، وتخصيص مساحات لزراعة النباتات الطبية والعلاجية، وإنشاء عدد من المعامل المتطورة لإدارة البحوث الزراعية، ومراقبة جودة النباتات والتشجير بها، وإنشاء مركز لميكنة حيازات الشركات الزراعية ورعاية العاملين بها وبحقوقهم التأمينية، بالإضافة إلى تعزيز التحول الرقمي والتكنولوجي في جميع التعاملات الزراعية الدولية (استيراد حاصلات وأدوات ومركبات، وتصدير منتجات زراعية)، وإنشاء مراكز جديدة لتحديث عمليات الإرشاد الزراعي، ورقمنة البيانات حول المحاصيل الزراعية والأمراض التي تعاني منها وطرق مقاومتها، وتحفيز شباب الباحثين على تقديم براءات اختراع تفيد عمليات الزراعة المتطورة، بالإضافة إلى إنشاء عدد (١٥٠) مزرعة للإنتاج الحيواني والسمكي باستخدام تقنيات إدارة الثروة الحيوانية والسمكية الذكية، مع تخصيص عدد كبير من المساحات حول العاصمة لزراعة أشجار النخيل المثمر بأنواع مختلفة من التمور (البارحي، والمجدول) ورعايتها من الأمراض المتوطنة، فضلًا عن نقل "مركز البحوث الزراعية" إلى العاصمة للاستفادة من خدماته الزراعية المتعددة مع تطوير بنيته التحتية والتقنية، مع استحداث وسائل اكتشاف الأراضي الصالحة للزراعة بالعاصمة عن طريق رصدها بالأقمار الصناعية، والبدء في تحديث قطاعات الاستصلاح الزراعي والإرشادي، مع توفير قاعدة بيانات زراعية للعاملين بالعاصمة، لأكثر من (٤٥٠) ألف عامل بحلول ٢٠٣٠.

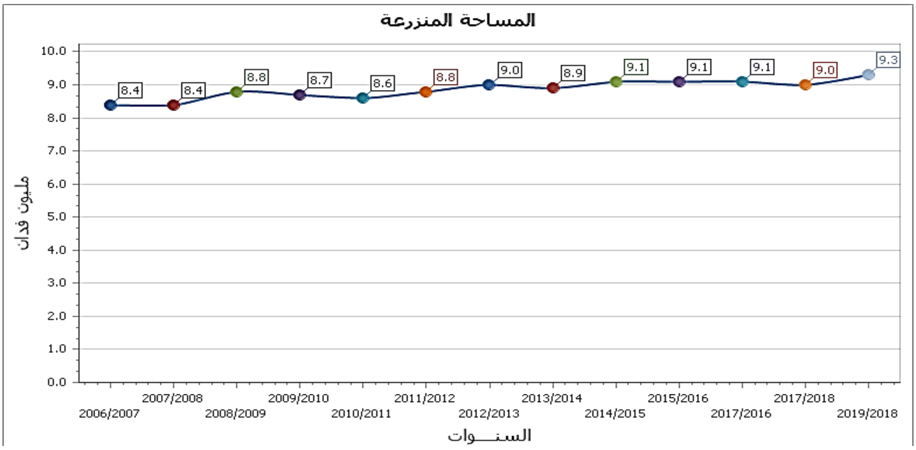

شكل رقم (١٣): يوضح زيادة مساحة الأراضي المنزرعة بعد استصلاح مساحات جديدة بالعاصمة الإدارية.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١.

كما أضافت بعض مفردات العينة ما يلي:

ح(٦): "سيتم نقل ما يقارب (١٣٠٠) موظف إلى المقر الجديد لوزارة الزراعة بالعاصمة نهاية ٢٠٢٢، بجميع قطاعاتها؛ ومراكزها البحثية وهيئاتها التابعة، مع تقديم جميع عمليات التدريب والتأهيل الرقمي لهم".

ح(٢١): "سيتم بناء مدينة للخيول على طراز عالمي، وبسلالات نادرة، تحت مسمى (مرابط مصر)، بالعاصمة الجديدة".

ح(٣٤): "تتم الآن عمليات رقمنة الملفات والمستندات الزراعية بالمقر الجديد بالعاصمة، لزيادة التكثيف الإنتاجي بنسبة (١٩٠٪)، مع ربط قطاع الاستصلاح الزراعي بتكنولوجيا متطورة لزيادة المساحات المنزرعة من (٨) إلى (٩,٥) ملايين فدان، وحفر حوالي (٦٠) بئرًا لتخزين مياه الأمطار، مع إنشاء سدود صخرية بطول (١٠٠) كيلومتر كمصدات طبيعية لحماية العاصمة من مياه السيول، مع استزراع أكثر من مليون شجرة زيتون تحيط بالعاصمة لحمايتها من الأتربة والعواصف الرملية".

ح(٤٨): "إن أكثر من (٧٠٪) من مساحة العاصمة الإدارية ستكون مساحات منزرعة، تحت شعار العاصمة الخضراء، عبر زراعة حزام أخضر بطول (٥٠) كيلومترًا يمر بالعاصمة من كل الاتجاهات، مع الاهتمام بالمساحات الخضراء الرياضية والحدائق الدولية والبحيرات الصناعية والسمكية، والمشاتل الزهرية والنباتية النادرة".

ج) السياحة والثقافة والإعلام (استثمارات سياحية، ومدينة للمعرفة والفنون والإعلام):

أشارت غالبية مفردات العينة إلى أن العاصمة الإدارية الجديدة ستكون وجهة مهمة للسياحة العالمية، ومقصدًا اقتصاديًا جيدًا لكل المستثمرين في مجالات السياحة المتنوعة، بما تحويه من خدمات وبنية تحتية عالية الجودة، تمكن الأجانب والزائرين من التمتع بكل تفاصيل الرفاهية، فالعاصمة تحتوي على متاحف أثرية، وفنادق عالمية، وملاعب على الطراز الأوربي بمساحة (٥٠) فدانًا، وقطار كهربائي لتسهيل الحركة داخل العاصمة، وحدائق مركزية، وكنيسة عالمية، وأكبر مسجد في الشرق الأوسط، ومدينة للمعرفة الثقافية والفنون، ودور سينما عالمية، ومسطحات مائية ممتدة، ومدينة عالمية للألعاب والترفيه، ومطار دولي يربط العاصمة بعواصم أغلب دول العالم، ومستشفيات طبية عالية الجودة، كما تتم الآن عمليات نقل مقر وزارة السياحة والآثار إلى العاصمة الجديدة، بحي الوزارات، وتجهيز متحف العاصمة في مقره الجديد بمدينة الفنون والثقافة، وسوف يضم المتحف مجموعة متميزة من القطع الأثرية الفرعونية والقبطية، وقطعًا متميزة خاصة بالعصر الإسلامي، بالإضافة إلى بعض القطع التي ترجع إلى العصور الرومانية واليونانية والفاطمية والخديوية، ويتم تجهيز المتحف ببنية تحتية ذكية وبتكنولوجيا عرض عالمية، مع البدء في عمليات ميكنة خدمات وتحديث خرائط المواقع السياحية، ورقمنة خدمات البعثات الأجنبية، والانتقال إلى التذاكر الرقمية لزيارة المواقع الأثرية، وتحديث البنية المعلوماتية لشركات السياحة والمنشآت الفندقية- وزارة السياحة والآثار-

وتحديث هيكلها التنظيمي بمقرها الجديد بالعاصمة، بهدف زيادة أعداد السائحين، والذين انخفضت أعدادهم بشكل ملحوظ بعد أزمتي؛ سقوط طائرة شرم الشيخ الروسية ٢٠١٥، وأزمة الإغلاق العالمي بعد جائحة فيروس كورونا ديسمبر ٢٠١٩.

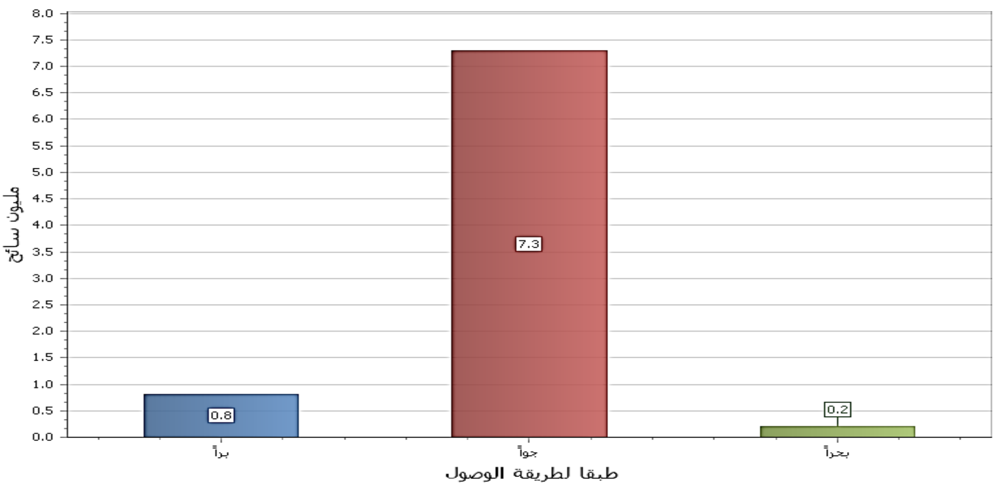

شكل رقم (١٤): يوضح انخفاض أعداد السائحين المترددين على مصر بطرق النقل المختلفة من ٢٠١٩/٢٠١٥.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١.

كما أضافت بعض مفردات العينة، ما يلي:

ح(٢٩): "سيضم متحف العاصمة الجديدة تمثال الملك (رمسيس الثاني)، وبعض حوائط منقوشة من مقبرة (توتو)، ومجموعة كبيرة من العملات النقدية القديمة، وأختامًا ورسائل فرعونية، وعددًا من التوابيت والمومياوات الملكية".

ح(٤٦): "سيتم تشغيل مطار العاصمة الجديدة نهاية ٢٠٢٢، والذي سيخدم العاصمة وسيحولها لمركز سفر عالمي ينافس مطارات الدوحة ودبي وإسطنبول، وسيربط العاصمة سياحيًا بالمناطق السياحية المجاورة مثل شرم الشيخ والعين السخنة وهضبة الجلالة، وتنشيط السياحة الثقافية والشاطئية بشكل كبير".

شكل رقم (١٥): يوضح مخطط "مدينة الفنون والثقافة" بالعاصمة الجديدة، تاريخ التنفيذ ٢٠١٩.

المصدر: موقع خريطة مشروعات مصر، (https://egy-map.com/project,2021).

ح(٦٠): "سيتم بناء مدينة للمعرفة والفنون على مساحة (٤٢) ألف متر مربع، بتكلفة تصل إلى (٢٥٠) مليون دولار، تضم عددًا من المسارح بطراز عالمي، ودُورًا للسينما تستوعب أكثر من (٢٠٠٠) شخص، ودارًا جديدًا للأوبرا، ومراكز للإبداع الثقافي، ومؤسسات للتدريب والتعليم الفني، لجذب المواهب في فنون الرسم والتمثيل والغناء والتصوير، بالإضافة إلى إنشاء أكبر متحف للشمع بمنطقة الشرق الأوسط لعرض تماثيل محلية وعالمية، كما ستضم المدينة عددًا كبيرًا من شركات الإنتاج وصناعة السينما، ومقرات للبث المباشر وأستوديوهات للتصوير، ومكاتب للموسيقى، على غرار مدينة الإنتاج الإعلامي".

وتتفق نتائج المحور الرابع المتعلقة بالتوجهات الاستراتيجية للدولة المصرية في مجالات: (الصناعة، الزراعة، السياحة، والثقافة) المستهدفة من العاصمة الإدارية الجديدة، مع الرؤية النظرية لـ(جان رودريغ) حول أن الفكرة المركزية لنظرية أقطاب النمو هي أن التطور الاقتصادي أو النمو ليس موحدًا في منطقة بأكملها، ولكنه يحدث بدلًا من ذلك حول قطب معين، كعاصمة دولة حديثة النشأة. وغالبًا ما يتميز هذا القطب بالصناعات الأساسية (الرئيسة) التي تتطور حولها الصناعات المرتبطة، بشكل أساسي من خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، ويمكن أن تشمل الصناعات الأساسية مجموعة واسعة من القطاعات مثل السيارات والطيران والأعمال التجارية والزراعية والإلكترونيات والصلب، والبتروكيماويات، وما إلى ذلك. كما يمكن أن تشمل التأثيرات غير المباشرة الطلب على السلع والخدمات الثقافية والتعليمية، مما يسهم في التنوع الاقتصادي والثقافي الإقليمي. (Jean-Paul Rodrigue, 2020,PP203-227).

المحور الخامس: التحديات السياسية والاجتماعية التي قد تعرقل نجاح العاصمة الجديدة في أداء وظيفتها الإدارية والحكومية:

أ) التحديات السياسية (أزمات قديمة جديدة):

من خلال إجابتها عن التساؤل التالي: اختر أهم التحديات السياسية التي قد تواجهها العاصمة الإدارية الجديدة في أداء وظيفتها كعاصمة قومية لمصر؟ عبرت عينة الدراسة عن أبرز هذه التحديات، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٦): يوضح تقييم عينة الدراسة لبعض التحديات السياسية التي قد تواجهها العاصمة الجديدة (ن=٦٣).

التقييم	ضعف الحوار المجتمعي	مركزية اتخاذ القرار	نمط القيادة السياسية	انكماش دور الأحزاب السياسية	انغلاق النخبة السياسية	أخرى تذكر	المجموع
العدد	١٣	٩	٢٠	٦	٨	٧	٦٣
النسبة	%٢٠.٦	%١٤.٤	%٣١.٧	%٩.٥	%١٢.٦	%١١.٢	%١٠٠

أفاد (٣١٪) من عينة الدراسة أن من أبرز التحديات السياسية التي ستواجه النظام الحاكم في العاصمة الجديدة هو نمط قيادته السياسية، وقدرته على مقاومة الفساد الحكومي في غالبية السلطات التنفيذية والتشريعية، حيث يربط بعض أعضاء العينة بين موقع العاصمة الجديد وازدياد نسبة الفساد السياسي الحكومي، وذلك بسبب قرب العاصمة من المراكز الرئيسة للدولة، كمجموعات المصالح الاقتصادية التي قد تكون قادرة على الحصول على مناصب سياسية، فبالتالي تديرها لمصالحها الخاصة دون الصالح العام، كما أشار (٢٠٪) من أعضاء العينة إلى مخاطر ضعف الحوار المجتمعي وتهميش دور الرأي العام ومشاركته في إدارة الدولة بالعاصمة الجديدة، حيث يتم تقديم الحوار المجتمعي كعنصر حاسم في مستقبل العمل السياسي المستقبلي بالعاصمة، كما يرتبط أعضاء العينة بين ضعف الحوار المجتمعي (المحتمل) بعدد من مشاكل العمل السياسي؛ مثل فردية اتخاذ القرارات، انخفاض نسبة الديمقراطية، وزيادة مخاطر عدم دستورية بعض مشروعات القوانين المستقبلية. فيما حذّر (١٤٪) من أعضاء العينة من مخاطر مركزية اتخاذ القرار بالعاصمة الجديدة، وتركز جميع السلطات في يد عدد قليل من القادة في الجزء العلوي من الهيكل التنظيمي للدولة المصرية، واتخاذ القرارات بشكل رأسي من الأعلى وإبلاغ المديرين من المستوى الأدنى بالتنفيذ دون مشاركتهم بشكل فعلي. فيما تنبأت (١٢٪) من مفردات العينة بانغلاق النخبة السياسية بالعاصمة الجديدة على نفسها، مما قد يعمل إلى إفساد النخب السياسية، وزعزعة الاستقرار السياسي على المدى الطويل، وتخبط الحكومة وأجهزتها الإدارية، وزيادة الصراع ومعدلات التوتر الداخلي والخارجي للدولة المصرية، وارتفاع معدلات البيروقراطية المرهقة في جميع الأجهزة الحكومية بالعاصمة الجديدة. إلا أن نسبة (٩٪) من عينة الدراسة رأت أن من أهم التحديات السياسية التي قد تواجه العاصمة بموقعها الجديد؛ هو انكماش الدور المستقبلي للأحزاب السياسية المصرية، سواء على مستوى الانتخابات الديمقراطية، أو المشاركة في القيادة السياسية للدولة المصرية؛ لذا قد

تتحول هذه الأحزاب إلى مجرد وسطاء سياسيين بين الحاكم والأجهزة التنفيذية، وستنفصل عن دورها الحقيقي نحو مشاركة الجمهور في ديناميات العملية السياسية المصرية، كاختيار القادة السياسيين، والمشاركة في صناعة القرارات السياسية.

- كما أضافت بعض مفردات العينة عددًا من التحديات السياسية التي قد تواجهها العاصمة الجديدة، كالتالي:

ح(٢): "تضخم آليات الحكم الذاتي للدولة المصرية، وصعوبة تحقيق الإجماع الوطني في العديد من القضايا السياسية".

ح(٣٣): "ضعف استثمارات الدولة في التنمية السياسية، واستبدالها بأولوية التنمية الاقتصادية".

ح(٥٥): "صعوبة التخفيف من الإجراءات البيروقراطية داخل المؤسسات الحكومية بالعاصمة الجديدة".

ح(٥٩): "خلط القرارات السياسية بالقرارات الفنية، مما قد يؤدي إلى تركز السلطة في يد واحدة دون مراعاة للمتخصصين".

ح(٦١): "لم يتم التوافق السياسي على موقع العاصمة الجديد من قبل الجهات الفعالة، كما يتم التشكيك بشكل مستمر في الإمكانيات الاستراتيجية العسكرية للموقع الجديد، بسبب قربه من الحدود الشرقية القريبة من بعض دول الصراع التاريخي، وعدم وجود مسافة آمنة تفصله عن أي اشتباك أو صراع حربي محتمل".

ب) التحديات الاجتماعية (صعوبات التشبيك الطبقي الجديد):

أجابت عينة الدراسة عن التساؤل الآتي: ما أبرز التحديات الاجتماعية التي قد تواجهها العاصمة الجديدة في المستقبل القريب؟ وقد عبرت عينة الدراسة عن هذه التحديات، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧): يوضح تقييم عينة الدراسة لبعض التحديات الاجتماعية التي قد تواجهها العاصمة الجديدة (ن=٦٣).

التقييم	التعليم والازدحام المستقبلي	الإسكان والتركيبة السكانية	عدم المساواة وتغير القيم	الفقر وازدياد نسب التشرد	الرعاية الصحية وازدياد الأمراض الصحية والعقلية	معدلات الجريمة والسلامة العامة	أخرى تذكر	المجموع
العدد	٨	١١	١٣	٦	١١	٩	٥	٦٣
النسبة	%١٢.٦	%١٧.٤	%٢٠.٦	%٩.٥	%١٧.٤	%١٤.٥	%٨	%١٠٠

تشير (١٢٪) من مفردات العينة أن العاصمة الجديدة قد تواجه مشكلات متعلقة بالازدحام السكاني وارتفاع تكلفة التعليم الأساسي بالمناطق السكنية التي سوف تقطنها الطبقات المتوسطة والفقيرة، بسبب عدم وجود ضمانات تخطيطية لمستقبل هذه المناطق السكنية، مما قد يصيب سكان هذه المناطق بالتوتر والاكتئاب والانخراط في السلوك العدواني أو الوقوع ضحية له. بينما يرى (١٧٪) من أعضاء العينة أن مشكلة ارتفاع سعر المسكن بالعاصمة قد يؤدي إلى ضعف تنوع التركيبة السكانية والتنوع والشمولية، كما قد تتحول مساكن الطبقات الفقيرة والعمال والموظفين بعد فترة وجيزة من الاستعمال إلى مساكن دون المستوى بسبب ضعف قدراتهم المالية على صيانة المرافق، كما قد تواجه هذه الطبقات مشكلات الفقر والتشرد بسبب غلاء المعيشة ونقص التمويل – كما تراها (٩٪) من مفردات العينة- وقد يكونون ضحايا للعنف أو السرقة، كما قد تتعرض بعض الأسر الغنية لفقدان منازلها، إذا ما حدث حريق على سبيل المثال، وقد تواجه العائلات الفقيرة صعوبات في دفع الإيجار وباقي الخدمات الأخرى (محاربة الجوع، الأمن الغذائي، مخاطر انقطاع المياه عن المدن الجديدة بسبب تهديدات سد النهضة)، في ضوء عدم وجود تخطيط تضامن اجتماعي لهذه الطبقات في الوقت الراهن. بالإضافة إلى ذلك تشير (١٧٪) من مفردات العينة إلى أن سكان العاصمة قد يواجهون مشكلات ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، وازدياد الأمراض الصحية نتيجة الانتقال إلى مكان جديد

يواجه العديد من العواصف الرملية التي قد تسبب العديد من الأمراض الصدرية المزمنة، فضلًا عن مشكلات الإجهاد الوظيفي والذي بدوره يضعف الصحة العقلية ويسبب اضطرابات المزاج والقلق والفصام لبعض سكان العاصمة. كما يحذّر (١٤٪) من مفردات العينة من مخاطر ارتفاع معدلات الجريمة خصوصًا، جرائم ذوي الياقات البيضاء، وتدني مستويات السلامة العامة والسلامة المهنية لأصحاب الحرف الشاقة. فيما تنبأت (٢٠٪) من مفردات العينة بأن مستوى التجانس بين الطبقات الاجتماعية بالعاصمة سيشهد معدلات عالية من عدم المساواة والتمييز وتغير القيم والعادات والتقاليد، خصوصًا فيما يتعلق بتوفير الموارد الأساسية والقدرة على الصمود ضد التهديدات البيئية، فإن التوقعات غير متساوية لمجموعات مختلفة من سكان العاصمة، فضلًا عن تزايد الفجوة بين الأثرياء والفقراء، وبين من يملكون ومن لا يملكون، مما سيتسبب في زعزعة استقرار المجتمع الجديد وتهديد أمنه وتقدمه.

فيما أضافت ٨٪ من مفردات العينة، عددًا من التحديات الاجتماعية التي قد تواجه العاصمة في مستقبلها القريب، كما يلي:

ح(١٢): "قد يواجه مجتمع العاصمة قلة فرص العمل، وعدم المساواة بين الجنسين في بعض الأعمال المهنية".

ح(١٤): "من الممكن أن تقوم الحكومة بتخصيص الأموال بشكل غير متكافئ بين الأحياء السكنية".

ح (٢٧): "الفصل السكني ونقص عدد المؤسسات الثقافية بالعاصمة من أهم المخاطر الاجتماعية الجديدة".

ح(٣٨): "قد تظهر مشكلة التكتل الاجتماعي لبعض الطبقات بالعاصمة وتثير مشكلات متعددة".

ح(٤٠): "أتوجس خيفة من أن تتنكر العاصمة الجديدة في صورة تقدمية

تطويرية، وهي تحمل في طياتها مشكلات تاريخية".

ح(٤٦): "قد تظهر المستوطنات العشوائية بالعاصمة إذا لم تكن هناك رقابة صارمة من قبل الجهاز العمراني للدولة".

-وتتفق نتائج المحور الخامس المتعلقة بأبرز التحديات السياسية والاجتماعية التي قد تعرقل نجاح العاصمة الجديدة في أداء وظيفتها الإدارية والحكومية، مع نتائج دراسة "جيسيكا موديت" بعنوان (إيجابيات وسلبيات نقل العواصم)، حيث ترى "موديت" أن السبب الاستراتيجي الأكثر منطقية لنقل العاصمة هو إعادة توزيع الثروة الوطنية، في حين أن العاصمة تضم الكثير من سكان البلاد، فضلًا عن مواردها، وهذا يخلق علاقة غير متكافئة بين العاصمة والمحافظات. كما أن قرار إنشاء عاصمة جديدة هو خطوة رمزية لمعالجة الاختلالات في التنمية الإقليمية، ولكنها في الحقيقة لن تؤدي إلى الخروج من الاستقطاب الاجتماعي، كما أنها لم تكن وسيلة فعّالة لإعادة التوازن بين السكان والنشاط الاقتصادي الأساسي، وهي ليست استراتيجية جيدة إذا كنت تنوي حل مشكلة الاكتظاظ في المدن القائمة، فضلًا عن أنه لن تكون هناك فوائد من نقل العاصمة في الوقت الراهن، إذ قد يستغرق الأمر (٥٠) عامًا على الأقل لتحقيقها، ولن يتحرك القطاع الخاص تلقائيًا لمجرد قيام الحكومة الوطنية بنقل مكاتبها إلى وجهة جديدة، ولكن، وفي ذات الوقت يمكن للعاصمة الجديدة أن تخلق رمزًا وطنيًا قويًا على المدى الطويل، لكن ستبقى معضلة حقيقية أمام الدولة وهي أنه قد تبدو العاصمة ذكية، لكنها مليئة بعدم المساواة، وهو ما يدعو العواصم إلى أن تكون "ذكية بما فيه الكفاية" لكن مع اقترانها بالأشكال الأخرى من التغيير الاجتماعي ووضع الناس في المرتبة الأولى. (Jessica Mudditt, 2019,PP1-4).

تاسعًا- مناقشة نتائج الدراسة:

كشفت الدراسة الراهنة عبر نتائجها المتعددة؛ أطر التجاذب بين العلماء

والخبراء في المجالات الإيكولوجية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حول أهمية نقل العاصمة المصرية إلى مكان جديد من عدمه عبر عدة معايير أبرزها: الموقع الأمثل، والأهمية السياسية والاقتصادية، والأهداف العمرانية الملحة لنقل العاصمة إلى موقع جديد. ولاستيفاء هذه الأهداف قسمت الدراسة محاورها إلى جزأين رئيسين؛ الجانب السياسي والحكومي لنقل العاصمة وتداعياتها من ناحية، والجانب الاقتصادي والعمراني والاجتماعي من جانب آخر وتأثيراتها المختلفة والمتعددة، وذلك، للتعرف على أبرز الطرق لاختيار موقع العاصمة الجديدة، وسبل توطين المؤسسات الإدارية والسياسية بها، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المعايير والأبعاد التخطيطية لتقييم مدى نجاح أو فشل العاصمة الإدارية الجديدة في الوفاء بوظيفتها الجديدة الموكلة إليها، ومن هذه المعايير: الأهداف البيئية لبناء العاصمة الجديدة، كالظروف المناخية للموقع، وتردي البنية التحتية للعاصمة القديمة، والأسس العمرانية وأهميتها في تحديد الموقع الاستراتيجي للعاصمة الجديدة، والذي يقع بين ممر التنمية شرق القاهرة، فضلًا عن توافر الامتدادات المستقبلية لتعزيز عمليات الاستثمار القومي، كذلك الارتكان إلى أهمية الأسس الاجتماعية – كمعيار ضروري- في اختيار الموقع الجديد والتحديات التي قد تعوق قيم التجانس والمساواة بين أفرادها، بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية المستقبلية للعاصمة الجديدة، وقدراتها في تحسين الوضع الاقتصادي، بالمقارنة مع العاصمة القديمة ماليًا واستثماريًا، حيث يتماشى قرار إنشاء العاصمة الجديدة مع رؤية "مصر ٢٠٣٠"، وهي تعد من أحدث الاستراتيجيات التي وضعتها وزارة التخطيط في مصر، بهدف توجيه الاستثمارات إلى مناطق جغرافية جديدة وتطوير أماكن أخرى غير القاهرة، لتقوية وتعزيز الإمكانات الاقتصادية في مصر من خلال تنوع وكفاءة المدن المختلفة، كاستراتيجية جديرة بالاستكشاف والتخطيط المستدام، لكي تؤدي العاصمة الجديدة دورًا رائدًا في تحديد مستقبل مستدام لسياسات الحكومة، وتعزيز دورها القيادي كعاصمة قومية لمصر.(Robert W.

.(Orttung, 2019

فقد مثل نقل العاصمة موضوع نقاش لأكثر من أربعين دولة في جميع أنحاء العالم، وفي هذا الاتجاه يقدم البحث الراهن، تحليلًا متعمقًا للموضوع، ويسلط الضوء على الاتجاهات العالمية والعوامل الرئيسة التي تحفز البلدان المختلفة على النظر في مثل هذه المشاريع، وتحليل النتائج واستخلاص الدروس –خاصة للحكومات وصانعي السياسات- من عمليات النقل الأخيرة للعاصمة.

كما كشفت الدراسة الراهنة أهمية ملكية موقع العاصمة الجديدة للحكومة المصرية، وعدم تركها بشكل كامل في يد المستثمرين والأجانب، لما لها من جوانب سلبية كثيرة، أهمها تعميق آليات التمييز والطبقية في المجتمع الجديد. كذلك مناقشة أهمية قرب العاصمة الجديدة من المحافظات الرئيسة، ومعايير الاتفاق الجمعي/الشعبي حول نقل العاصمة لوجهة جديدة. في ضوء إعلان الحكومة المصرية عن خطط لبناء عاصمة إدارية جديدة، وهو من أضخم المشروعات القومية لمصر في العصر الحديث، والذي يقع شرق القاهرة، بتكلفة تصل إلى (٤٥) مليار دولار، ويستغرق إكماله ما يصل إلى سبع سنوات. (Jean Blanchard, 2020,PP260-266). كما تقدم الدراسة الراهنة المناهج والمنهجيات التي يسترشد بها مثل هذه القرارات والمناقشات، حول الأنماط العالمية لإعادة التوطين والأنماط الخاصة بنقل الأماكن السياسية.

كما اهتمت الدراسة الراهنة بالتعرف على مدى تأثر العاصمة القديمة - القاهرة الكبرى- بنقل مراكزها الإدارية والحكومية وبقية رموزها السياسية إلى وجهة جديدة، ومدى تأثيرها على المدن المحيطة شرق العاصمة الجديدة، في ظل ما تعانيه الدولة المصرية من؛ ارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الفقر، والنمو السكاني السريع، والتلوث، وتقييم التحديات المستمرة في البلاد واقتراح استراتيجيات ذكية لمعالجتها. (Bruce Rutherford, Jeannie Sowers, 2018,PP.120-144).

وفي مواجهة المواقف الشعبية المشككة تجاه أهمية العاصمة الجديدة، وضحت الدراسة الراهنة؛ الدوافع المعقدة التي تكمن وراء المقترح والدور المهم الذي قد تلعبه العواصم الجديدة في حل الأزمات الاقتصادية والسياسية في سياق المنافسات الإقليمية والتحولات السياسية داخل الدولة، فقد أشارت الدراسة إلى تحديد عوامل النجاح واستراتيجيات التنفيذ الأكثر كفاءة، بالاعتماد على الرؤى المستمدة من الاقتصاد المكاني والدراسات السياسية المقارنة والتخطيط الحضري والنقد المعماري، في سياق تطور مفهوم العاصمة، موضحًا أن التصميم وموقع العاصمة يلعبان دورًا حاسمًا في نجاح واستمرارية الدولة.

أخيرًا، اهتمت الدراسة الراهنة بتوضيح جهود الدولة (تحديث، بناء، وتنمية) في تقديم حلول مبتكرة لمشاكل العاصمة القديمة ومركزها السياسي والإداري، ومن أبرز هذه الجهود: الخطط الاستراتيجية لتنمية العاصمة القديمة بعد نقل مركزها السياسي إلى الموقع الجديد، وآليات التنمية الاجتماعية والبيئية والثقافية، وسرعة نقل الوزارات والمقرات الحكومية بعد عمليات التدريب والتأهيل للعاملين بها، ووضع آليات للتخفيف من حدة الصعوبات الاجتماعية والسياسية والثقافية في الموقع الجديد بإجراءات فعّالة، إذ إن بناء المدن الإبداعية والنماذج المتقدمة للتنمية الحضرية ترتكز على ما يعرف باقتصاد المعرفة والاندماج الاجتماعي والتنقل الحضري، ومشاركة المجتمع في تحقيق التنمية الحضرية، وأهمية الإبداع الثقافي والاندماج الاجتماعي في نجاح العاصمة الإدارية الجديدة في أداء وظيفتها المستقبلية (Aly Galaby, Amal Adel, 2020, PP.340-345). حيث تلعب العواصم دورًا مهمًا في تشكيل الهوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة، كمقر للسلطة وصنع القرار، فتمثل العواصم هوية الأمة ليس فقط من خلال هندستها المعمارية الرمزية، ولكن أيضًا من خلال اقتصاداتها ومن خلال الطرق التي تموضع بها نفسها في الشبكات الحضرية الوطنية، وقد قدمت الدراسة الراهنة سبيلًا لمعالجة هذه الفجوة من خلال تقديم الديناميكيات التي تؤثر على السياسة والتنمية

الاقتصادية، وكيف أن الجهات الفعالة في العاصمة مثل الشركات والحكومة الوطنية والإقليمية والمحلية وصانعي السياسات وممارسي التخطيط على دراية تامة بالوضع الجديد لمدينتهم، بهدف المساعدة في تعزيز التنمية الاقتصادية والسياسية للدولة المصرية.

"توصيات الدراسة":

(آليات تعزيز الدور المستقبلي للعاصمة الإدارية الجديدة، سياسيًا واجتماعيًا)

- مراعاة الجوانب الأمنية والدفاعية والاجتماعية في بناء العاصمة الجديدة بشكل مستدام وتقني وحقوقي.
- الصيانة المستمرة للبنية التحتية للعاصمة الجديدة، خصوصًا في الأحياء السكنية التي تقطنها الطبقات الفقيرة والمتوسطة.
- مراعاة تحقيق الحد الأدنى من التأثير السلبي على المجتمعات المحيطة بالعاصمة الجديدة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.
- دعم الاتصالات الحديثة وشبكات الإنترنت في جميع المؤسسات الحكومية والإدارية.
- التخفيف من حدة بعض المشكلات الاجتماعية التي قد تطرأ في المستقبل القريب لسكان العاصمة، مثال ذلك: الاغتراب، التشيؤ، الطبقية، التمييز، عدم المساواة، الجريمة والانحرافات الفردية، ومشاكل التثقيف والإعلام.

"قائمة المراجع"

1. Aly Galaby Abdel Razek, Amal Abdrabo Adel (2020); ***Handbook of Research on Creative Cities and Advanced Models for Knowledge-Based Urban Development***, Advances in Electronic Government, Digital Divide, and Regional Development, USA, IGI Global, PP.340-345.
2. Brooke Derenzis, David F. Garrison (2017); ***Building a Great, Capital City: Opportunities, and Obstacles, for the District, of Columbia***, USA, The Brookings Institution, PP.29-67.
3. Bruce K. Rutherford, Jeannie Sowers (2018); ***Modern Egypt: What Everyone Needs to Know***, UK, Oxford University Press, PP.120-144.
4. Christian Steiner, Patrick Loewert (2019); ***The New Administrative Capital in Egypt: The Political Economy of the Production of Urban Spaces in Cairo***, Urban Development in the Middle East and North Africa, Germany, Middle East - Topics & Arguments, PP. 66-74.
5. Eric Pollock, Ahmed Hussein (2019); ***Sustainable Development approaches in Egypt***, IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, UK, IOP Publishing, PP. 1-12.
6. Göran Therborn (2016); ***Capitals and National Identity; European Variants***, 2nd edition, Sweden, Swedish Collegium for Advanced Study, PP. 1-4.
7. Hebatullah Ghalib, Et al (2021); ***New capital cities as tools of development and nation-building: Review of Astana and Egypt's new administrative capital city***, ScienceDirect, Egypt, Ain Shams Engineering Journal, PP. 1-5.
8. http://www.newcities.gov.eg/2021
9. https://egy-map.com/project,2021
10. https://weather.com,2021
11. https://www.google.com/maps,2021
12. Jean-Marc F. Blanchard (2020); ***China's Maritime Silk Road Initiative,***

Africa, and the Middle East: Feats, Freezes, and Failures, Palgrave Studies in Asia-Pacific Political Economy, USA, Springer Nature, PP.260-266.

13. Jean-Paul Rodrigue (2020); ***The Geography of Transport Systems***, 5th Edition, UK, Routledge, PP.203-227.

14. Jessica Mudditt (2019); ***The pros and cons of moving capital cities***, Australia, INTHEBLACK, PP.1-4.

15. József Benedek, et al (2019); ***Urban Growth Pole Policy and Regional Development: Old Wine in New Bottles!***, the New Geographies of Europe book series (NGE), Singapore, Palgrave Macmillan, PP. 173-195.

16. Jyotirindra Das Gupta (2018); ***Language Conflict and National Development: Group Politics and National Language Policy in India***, Volume 5, the Center of South and Southeast Asia Studies, UC Berkeley, USA, Univ of California Press, PP.4-6.

17. Kamal A. Shair (2021); ***New Administrative Capital***, London, Dar, PP. 2-6.

18. Marcus AYnalvez, Wesley M.Shrum (2015); ***Science and Development: Modernization Theory***, International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences (Second Edition), Holland, Elsevier, PP. 173-195.

19. Mirette Khorshed (2017); ***Cairo's New Administrative Capital Wedian City: Lessons from the Past and for the Future***, Department of UrbanrStudies and Planning, USA, Massachusetts Institute of Technology.

20. Rashad Alirhayim (2017); ***The Influence of Modernization on Urban Development in Saudi Arabian Cities***, London, University of Oxford, PP. 1-5.

21. Richard Graham (2010); ***The Idea of Race in Latin America***, USA, University of Texas Press, PP. 37-41.

22. Robert W. Orttung (2019); ***Capital Cities and Urban Sustainability***, Advances in Urban Sustainability, UK, Routledge, PP.1-4.

23.Rully Damayanti, Florian Kossak (2016); ***Examining spatial identity of kampungs through young adults' perception in Surabaya – Indonesia***, Vol 40 (1), UK, Journal of Architecture and Urbanism, PP. 18-28.

24.Stanley Brunn,et al (2020); ***Cities of the World: Regional Patterns and Urban Environments***, Vol 7, USA, Rowman & Littlefield, P. 37.

25.Tamer Refaat, Ehab Hussien (2019); ***Green Building Information Modeling (BIM) And Sustainable Development Case Study: University Of Canada, The New Administrative Capital, Cairo, Egypt***, , Journal of Engineering Sciences, Volume 47, No 4, Assiut University, Faculty of Engineering, PP. 526–537.

26.Ting Zhang (2008); ***Growth pole theory; Elderly Entrepreneurship in an Aging Us Economy: It's Never Too Late***, Volume 2, of Series on economic development and growth, UK, World Scientific, P. 91.

27.Tom Hackbarth, Walter Vries (2021); ***An Evaluation of Massive Land Interventions for the Relocation of Capital Cities***, MDPI, Switzerland, Urban Science, PP. 1-17.

28.Tuuli Lähdesmäki (2014); ***Identity Politics in the European Capital of Culture Initiative***, Finland, Publications of the University of Eastern Finland, No 84, Dissertations in Social Sciences and Business Studies, PP. 9-22.

29.UN-Habitat (2020); ***Egypt-Urban Issues***, United Nations Human Settlements Programmer, New York, Regional Office for Arab States c/o Housing and Building Research Centre (HBRC), PP 1-8.

30.Yehya Serag (2018); ***The New Administrative Capital of Egypt a Critical Review from the Regional***, Netherlands, SSRN Electronic Journal, Elsevier, PP. 1-11.

31.Vadim Rossman (2018); **Capital Cities: Varieties and Patterns of Development and Relocation**, UK, Routledge.

٣٢. أحمد محمد نصر: **أسس تقييم البدائل العمرانية المقترحة للمدينة الإدارية الجديدة في**

إطار إقليم القاهرة الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الهندسة، قسم التخطيط العمراني، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٥٠.

٣٣. تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **نسب الفقر في المناطق المختلفة من مصر**، ٢٠٢١.

٣٤. تقارير الهيئة العامة للاستثمار: **العاصمة الإدارية من الناحية الاستثمارية والخدمات بمقارنتها مع القاهرة الجديدة** ٢٠٢١.

٣٥. الهيئة العامة للاستعلامات: **استراتيجية مصر للتنمية المستدامة**، رؤية مصر ٢٠٣٠.